

الربع كونه مقداراً شرعياً في الفقه الحنفي: دراسة تطبيقية في أحكام العبادات

One-Quarter as a Juristic Measure in Hanafi Fiqh: An Applied Study in the Context of Rulings on Worship

Shadi Imad Ali Qaddumi^{1*} 
Soner Duman² 

¹ Dr., Sakarya University, Faculty of Theology, Department of Islamic Law, Sakarya, Türkiye, shadiqaddumi@sakarya.edu.tr, <https://ror.org/04ttnw109>

² Prof. Dr., Sakarya University, Faculty of Theology, Department of Islamic Law, Sakarya, Türkiye, duman@sakarya.edu.tr, <https://ror.org/04ttnw109>

*Sorumlu Yazar/Corresponding author



Geliş Tarihi/Received: 15.02.2025
Kabul Tarihi/Accepted: 09.06.2025
Yayınlanma Tarihi/ Available Online: 15.06.2025

ملخص: يتناول هذا البحث مفهوم الربع بوصفه أحد المقادير الاجتهادية المعتمدة في الفقه الحنفي، من حيث دلالة الوظيفية ودوره في ضبط الأحكام الفقهية، حيث عُدَّ حدًّا فاصلاً بين القلة والكثرة، وقد أظهر التبع الفقهي اعتماد الإمام أبي حنيفة عليه كمعيار كافٍ في مواطن متعددة، في مقابل ميل بعض أصحابه كأبي يوسف إلى التقدير النسبي أو العرفي، مما يعكس تنوعاً منهجياً في أدوات الترجيح ومراعاة الواقع. يسعى البحث إلى تحليل الأسباب المنهجية لاعتبار فقهاء الحنفية مقدار "الربع" كمقياس فقهي فاصل، واستقصاء خلفياته الأصولية والعرفية والمقاصدية، وفي طليعتها رفع الحرج وتحقيق التيسير، كما سعى إلى بيان أثر الربع في باب العبادات خاصة في مسائل الطهارة والصلاة والحج والأضحية، باعتباره أداة فقهية تُسهّم في تحقيق التوازن بين ثبات الأحكام ومرونة التطبيق، مع تأصيل موقعه ضمن البناء الفقهي الحنفي من خلال تحليل نقدي للمسائل المستقرّة من أهم مصادر المذهب الكلاسيكية، وفي مقدّماتها كتاب المبسوط للسرخسي والهداية للمرغيناني. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، باستقراء المواضع التي ورد فيها هذا التقدير وتحليلها نقدياً. وخلص البحث إلى أنّ مقدار الربع لم يكن مبنياً على تصور عددي جامد، بل على كونه أداة وظيفية اجتهادية، استنبطت من أصل جزئي (كحديث الناصية) ثم توسّع تطبيقها عبر مسالك العرف والقياس والاحتياط، مما أسهم في ضبط الفرق بين القليل والكثير، وتحقيق التوازن بين الانضباط والتيسير، بما يعكس قدرة المذهب الحنفي على بناء الأحكام وفق رؤية منهجية تجمع بين الثبات النصي والمرونة الاجتهادية.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإسلامي، الحنفية، الربع، العبادات، العورة، الكثير الفاحش.

Abstract: This study explores the concept of *al-rub'* (one-quarter) as a juristic measure in Hanafi jurisprudence, focusing on its functional significance and role in defining legal rulings. The quarter has often served as a threshold between what is considered little and much, with Imām Abū Hanīfa adopting it as a sufficient standard in various contexts. In contrast, some of his students, such as Abū Yūsuf, leaned toward relative or customary estimations, reflecting methodological diversity and responsiveness to practical realities within the school. The research analyzes the methodological basis for adopting *al-rub'* as a decisive legal benchmark, examining its foundations in legal theory, custom (*urf*), and Sharia objectives (*maqasid*), particularly focusing on the rationale of alleviating hardship and facilitating legal practice. The study also highlights its application in acts of worship, especially in rulings related to purification, prayer, pilgrimage, and ritual sacrifice. These examples demonstrate that the quarter measure functions as a juristic tool that balances textual constancy with practical flexibility. Using an inductive and analytical approach, the study surveys classical Hanafi sources—mainly *al-Mabsūt* by al-Sarakhsi and *al-Hidāya* by al-Marghīnānī—to assess where and how this measure is applied. The findings suggest that *al-rub'* was not based on strict numerical quantification but operated as a functional juristic device, derived from fragmentary textual evidence (e.g., the hadith on the forelock) and expanded through custom, analogy, and precaution—demonstrating the Hanafi school's capacity to integrate textual rigor with adaptive reasoning. Thus, this measure plays a significant role in distinguishing between the minor and the major, and in ensuring both discipline and facilitation in juristic rulings.

Keywords: Islamic Jurisprudence, Hanafi, The Quarter, Acts of Worship, Awrah, Extreme Excess.

Hanefi Fıkhdında Şer'i Bir Ölçü Olarak Dörtte Bir: İbadet Hükümlerinde Uygulamalı Bir İnceleme

Öz: Bu araştırma, Hanefî fıkhında içtihadî bir ölçü olarak kabul edilen "dörtte bir" kavramını işlevsel anlamı ve fikhî hükümleri belirlemedeki rolü çerçevesinde ele almaktadır. "Dörtte bir", az ile çok arasında ayırt edici bir sınır olarak görülmüş ve fikhî meselelerin takdirinde İmam Ebû Hanîfe tarafından birçok durumda yeterli bir kıstas olarak kullanılmıştır. Buna mukabil, talebelerinden Ebû Yûsuf gibi bazı âlimler, nisbî yahut örfî takdir yöntemlerine meyletmışlerdir. Bu durum, Hanefî mezhebinde tercih kıstaslarında yöntemsel çeşitliliği ve reel durumu dikkate alınmasını ortaya koymaktadır. Araştırmada, Hanefî fakihlerinin "dörtte bir" miktarını ayırt edici bir ölçüt olarak kabul etmelerinin usûlî, örfî ve makâsîdî gerekçeleri analiz edilmekte; başta meşakkatlerin giderilmesi ve kolaylaştırmanın sağlanması gibi hedefler olmak üzere bu tercihin arka planı ortaya konulmaktadır. Ayrıca bu ölçünün özellikle taharet, namaz, hac ve kurban gibi ibadet konularındaki uygulamaları incelenerek, fikhî hükümlerde sabitlik ile uygulamada esneklik arasında dengeyi sağlama işlevi değerlendirilmektedir. Çalışma, Hanefî mezhebinin klasik kaynaklarından - başta Serahsî'nin *el-Mebsût*'u ve Merginânî'nin *el-Hidâye*'si olmak üzere - elde edilen örnekler üzerinden istikrâî ve tahlilî yöntemle yürütülmüştür. Elde edilen sonuçlar, dörtte bir miktarının mutlak ve sayisal bir ölçü olmayıp, işlevsel ve içtihadî bir araç olduğunu; kısmi bir aslî delilden (örneğin, "alnın dörtte biri" ile ilgili hadis) hareketle çıkarıldığını ve zamanla örf, kıyas ve ihtiyat yollarıyla uygulama alanının genişlediğini göstermektedir. Böylece bu miktar, az ile çok arasındaki farkı belirlemede ve fikhî hükümlerde hem disiplini hem de kolaylaştırmayı temin etmede önemli bir rol oynamaktadır.

Anahtar Kelimeler: İslam Hukuku, Hanefilik, Dörtte Bir, İbadetler, Avret, Aşırı Fazlalık.

مقدمة

إنَّ علم الفقه الإسلامي الذي تأسس على مبادئ راسخة وقواعد محكمة، يستند إلى حسن توظيف النص الشرعي ودقة الاستنباط، تحقيقاً لمقاصد الشريعة وغاياتها، وقد لمع في هذا الميدان عدد من الأئمة المجتهدين، يتقدمهم الإمام الأعظم، الذي أرسى المذهب الحنفي على أسس منهجية دقيقة، وفَّق فيها بين النصِّ الشرعي والرأي، مع عناية فائقة بالتأصيل وتقسيم الأحكام تفصيلاً.

ومن تجلّيات هذا البناء المنهجي اعتماد مقدار "الرَّبع" مقياساً في جملة من مسائل العبادات والطهارة والنجاسات، وقد يظهر بادئ الرأي أنه نسبةٌ عددية محضة، غير أنَّ تكرّر استعماله في أبواب تعبدية شتى يكشف عن توظيف اجتهاديٍّ أنيط به ضبط الأحكام والفصل بين القلة والكثرة.

وقد تواترت الإشارات إلى هذا التقدير في الفقه الحنفي، غير أنَّها لم تُعالج بوصفها وحدةً اجتهادية مستقلة، ضمن إطار منهجي يكشف عن الأسس التي اعتمدها فقهاء المذهب، ويُحدّد نطاق إعمال هذا التقدير في بناء الأحكام.¹

ومن هنا تتبع الإشكالية المركزية لهذا البحث، وتبلور في التساؤل: إلى أيّ مدى يُعدّ "الرَّبع" مقداراً فقهياً منهجياً معتمداً في المذهب الحنفي؟ وما الأسس التي انطلق منها فقهاء المذهب في اعتماده؟ وهل هو ضابط مطرّد يقوم مقام الكل، أم تقدير اجتهادي نسبي يُستدعى في مواضع مخصوصة؟ وما أثره في ضبط الأحكام وتحقيق التوازن بين الانضباط التشريعي والتيسير على المكلفين؟

وتظهر أهمية هذه المسألة من جهة كشفها عن عمق المنهج الحنفي في توظيف المقادير، واستحضارها في ضبط الفروع على وجهٍ يوازن بين مراعاة الظاهر التعبدية والاعتبارات المقاصدية والعرفية.

ويهدف هذا البحث إلى بيان مواضع استعمال "الرَّبع" في أبواب العبادات خاصة، والكشف عن علل استعماله وأصوله، وتحقيق القول فيه: أهو أصلٌ كليٌّ، أم ضابط اجتهاديٌّ مرنٌ؟

وتنحصر هذه الدراسة في أبواب العبادات التي ورد فيها استعمال مقدار "الرَّبع"، وتركّز على تحليله من حيث دلالاته الفقهية والأصولية، وتفترض الدراسة أنَّ هذا المقدار لم يُنشأ أصلاً تعبدياً مطرّداً، بل هو تقدير وظيفي استنبط من مواضع جزئية، ثم توسّع تطبيقه في ضوء القياس والعرف والاحتياط، بما يتوافق مع روح التيسير التي امتاز بها المذهب، ويُبرز مرونته في ضبط الحدود الشرعية دون تفريط في مقاصدها.

وقد اعتمد البحث منهجاً استقرائياً تحليلياً، بتتبع مواضع ورود مقدار "الرَّبع" في كتب المذهب المعتمدة، كالمبسوط والهداية والاختيار، ثم تحليلها في ضوء القواعد الأصولية ومقاصد الشريعة، مع توظيف المنهج المقارن عند الحاجة، لإبراز وجوه التباين بين اجتهادات الأئمة داخل المذهب.

وقد رُتبت مباحث هذا البحث على نسقٍ يبدأ بالتأصيل ثم يعقبه التطبيق، ويُختتم كلّ مبحث بترجيح ما يظهر أليق بالمقاصد وأنسب بأصول المذهب.

1. الرَّبع: أصله الاجتهادي ومدى صلاحيته في التقعيد الفقهي

استعمل فقهاء الحنفية مقدار "الرَّبع" في عدد من المسائل الشرعية بوصفه نسبةً معيارية (25%)، يُستأنس بها في ضبط الفارق بين القليل والكثير، أو في تعيين الحدِّ الجزئي عند تعارض الأوصاف أو غياب النص. ولم يُطرح هذا التقدير في كتب الفقهاء كمصطلح اصطلاحى مستقل، بل جرى توظيفه ضمناً كأداة اجتهادية وظيفية تُسهّم في تنظيم الفتوى، وتحقيق غايات الانضباط والتيسير معاً.

1 في سياق البحث يُبيّن أنَّ مسألة الرَّبع قد وردت في بعض الأبحاث العلمية، منها رسالة ماجستير بعنوان 'تقييم مبدأ الغلبة من منظور فقهي وفقاً لمصادر الحنفية وموقعه في فروع الفقه'، حيث تناولت قواعد كـ "الأكثر يقوم مقام الكل" و"الرَّبع يقوم مقام الكل"، دون تأصيل مستقل للرَّبع، واكتفت بإيراد بعض المسائل المتعلقة به، كما صادفنا رسالة أخرى بعنوان 'بنية الأداء والإقامة في العبادات'، التي تناولت موضوع الإقامة والأداء عند المذاهب الفقهية، مع إشارة عابرة إلى الرَّبع كبديل عن الكل في سياق المصطلحات الفقهية، دون تفصيل مستقل، بالإضافة إلى ذلك، وردت المسألة في بحثٍ 'علاقة الجزء بالكل في فكر الفقه الإسلامي'، حيث نُظِر إلى الرَّبع وغيره كبديل عن الكل دون تقييد البحث بمذهب فقهي معين، أما بحثنا فقد افترق بأسلوبه في تأصيل نظرية الرَّبع، مع التركيز على أحكام العبادات وما يتصل بها، مما يجعله أكثر شمولاً ونفراً مقارنة بالدراسات السابقة التي لم تُفرد الرَّبع ببحث مستقل أو تأصيل مفصل.

وتأكد دلالة هذا التقدير بتكرار استعماله في مواضع تعبدية متفرقة، كالغفو عن النجاسة إذا لم تبلغ ربع الثوب، أو إيجاب الفدية بخلق ربع الرأس، مما يدل على انتمائه إلى منظومة اجتهادية وظيفية، لا إلى أصل تعبدية محض أو تقدير توقيفي.

ويتولى هذا المبحث النظر في أصل بناء الأحكام على التَّسَبُّب في فقه الحنفية، واستعراض الأدلة التي اعتمدها الأئمة في اعتبار "الربع" ضابطاً معتبراً في بعض أبواب العبادات، مع بحث مدى إمكان التعليل به، وتتبع أثر اختلاف الأئمة الثلاثة على موقعه من المعتمد الفقهي، ثم مناقشة حدود قاعدة "الربع يقوم مقام الكل"، ومدى صلاحيتها في التقعيد العام.

1.1. أصل بناء الأحكام على التَّسَبُّب في النصوص الشرعية والفقه الإسلامي

تميّزت الشريعة الإسلامية باعتماد مقادير ونسب شرعية تُضبط بها الأحكام، وقد وردت هذه المقادير على نوعين: نوع قطعي الدلالة، كالحدود وأنصبة الزكاة والمواثيق، وهو نصي ملزم لا مجال للاجتهاد فيه؛ ونوع ظني، ترك تقديره لاجتهاد الفقهاء، كما في نفقات الزوجات، ومتعة المطلقات، وتقدير الكثرة والقلّة في الطهارة والعورة، وهذه التَّسَبُّب الظنية تدخل في ما صنّفه الجصاص ضمن نوعي الاستحسان²، باعتبارها ناتجة عن تغليب المصلحة أو العرف أو القرينة في مواطن خلا فيها النص من تحديد صريح، وهذا يعكس مرونة الفقه الإسلامي في التعامل مع الوقائع المتجددة، ويدعو إلى تبني منهج دقيق في بناء التَّسَبُّب، يُراعي التوازن بين المقاصد والضبط، ويضمن اتساق الفروع مع الأصول.

ويهدف تحقيق الانضباط التشريعي وتقليل التفاوت في الأحكام، وُضِعَت في النصوص الشرعية مقادير منضبطة تتوافق مع مقاصد الشريعة في ضبط الأحكام وإلزام المكلفين بقوانين واضحة، وقد أشار الشاطبي إلى أنّ الضبط أقرب إلى الامتثال كلما كان ممكناً، لذا حدّد الشارع الحكيم مقادير دقيقة في الحدود والعبادات، كعقوبة القذف بثمانين جلدة، وحد السرقة عند بلوغ النصاب، وتحديد نصاب الزكاة وحولان الحول، وهذا التحديد يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ومنع التفاوت في الأحكام الشرعية، إذ لو ترك الأمر للاجتهاد المطلق، لاضطربت الأحكام، وفُقد الانضباط التشريعي³.

وحين غاب النصّ، لجأ الفقهاء إلى اعتماد تقديرات نسبية يُضبط بها الحكم ويُسّر بها القياس، فتنوّعت هذه التقديرات بين الربع والنصف والثلث، تبعاً لاجتهادات الأئمة ومناهجهم؛ ففي المذهب الحنفي، اعتُبر "الربع" معياراً عند أبي حنيفة ومحمد، بينما اختار أبو يوسف "النصف" وجعله أصلاً في تقدير الكثرة، أما المالكية فاعتمدوا "الثلث" في مواضع كثيرة -وهم أكثر المذاهب استخداماً له- وإن لم يلتزموا قاعدة مطّردة، بل اعتبروه كثيراً في مواضع، وقليلاً في غيرها⁴، وذهب الحنابلة إلى جعله حدّاً للكثرة⁵، في حين التزم الشافعية بالنص دون نسبة اجتهادية⁶.

من خلال ما تقدّم، يتبيّن أنّ الحنفية قد تفرّدتوا باعتماد "الربع" بوصفه معياراً اجتهادياً متكرراً الحضور، لا تقديرًا موضعياً عابراً، فجاء استعمالهم له دالاً على نزعة اجتهادية مخصوصة، استقر بها هذا التقدير في بنية المذهب، لا في أطرافه.

وقد انتظم هذا الأصل في جملة من الأبواب التعبدية، كالصلاة والطهارة والحج والهدي، بينما امتنعت النسبة في مواضع أخرى، كالزكاة والصيام والحدود؛ جمعاً بين الإذعان للنص والاجتهاد عند غيابه، بما يحقق مرونة التطبيق دون الإخلال بالثوابت.

وإذا كان "الربع" قد تكرر توظيفه في هذه المواطن، فإنّ دلالة لم تكن واحدة؛ بل تفاوتت بين التعبد الخالص والتقريب القياسي والعرف الجاري، فاقترض ذلك أن يُنظر فيه باعتبار تفصيلي يُراعي سياق الاستعمال وعلته، ويُفرّق فيه بين ما يصلح أن يكون قاعدة، وما لا يعدو أن يكون ضابطاً، وما لا يصحّ اعتماده أصلاً، وعلى هذا الأصل، تُبنى المباحث التالية، قصداً إلى تبيين مواضع هذا التقدير، وتحقيق مناطه، ووزنه بميزان الأصول والمقاصد.

1.2. الأدلة التي استند إليها الحنفية في اعتبار نسبة الربع

لم يُفرد الحنفية مبحثاً خاصاً لأدلة تحديد مقدار "الربع"، بل جاءت إشاراتهم إليه ضمن تعليقات فقهية متفرقة، اعتمدوا فيها على مسالك متعددة، كان أبرزها ما استُفيد من فعل النبي ﷺ في مسح الناصية، ثم توسّعوا في توظيفه بالاجتهاد، مستندين إلى القياس الجزئي، والعرف، والقواعد الكلية، ومبدأ الاحتياط. وقد توزعت هذه المسالك في كتب الفروع عند معالجة الأحكام، مما يدل على حضوره الضمني في منهج المذهب، وبيان ذلك كما يأتي:

○ النصّ الشرعي

استند الحنفية في بيان القدر المفروض مسحه من الرأس في الوضوء إلى قوله تعالى: (وَأَسْحُوا بُرُءُوسَكُمْ)⁷، وهي عندهم آية مجملة في المقدار، لتزدها بين مسح الكل أو البعض، لعدم وجود مبيّن لفظي صريح في النص، وقد وجدوا في فعل النبي ﷺ قرينة بيانية، إذ ثبت عنه أنه مسح على ناصيته، كما في حديث المغيرة بن شعبه «أنّ رسول الله

2 أحمد بن علي الجصاص، الفصول في الأصول (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1994)، 369-365/3، 223/4.

3 إبراهيم بن موسى الشاطبي، المواقفات (القاهرة: دار ابن عفا، 1997)، 526/2.

4 محمد بن أحمد ابن رشيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (القاهرة: دار الحديث، 2004)، 204/3؛ أحمد بن إدريس القرافي، الفخيرة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994)، 378/12.

5 عبد الله بن أحمد ابن قدامة، المغني (الرياض: دار عالم الكتب، 1997)، 180-179/6.

6 محمد بن إدريس الشافعي، الأم (بيروت: دار الفكر، 1983)، 57/3.

7 المائدة، 6/4.

تَوْضُحًا وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتَيْهِ»⁸، فوجب أن يُحمل هذا الفعل على بيان القدر المفروض، ولما كانت الناصية تعادل ربع الرأس، استنبط من ذلك أن الربع هو الحد الأدنى الجزئي، ومن هنا أُبَيِّنَت قاعدة "الربع يقوم مقام الكل"، فصار الربع في هذا الموضع مقدارًا مستنبطًا من الشرع يُعتمد عليه.⁹

غير أن هذا الاستدلال، وإن ورد في كتب الفروع، فإنه لا يدل على تحديد تعبدية صريح، بل هو استنتاج اجتهادي من فعلٍ يحتمل أن يكون لبيان الجواز أو التيسير لا لتحديد الكمية، ومن هنا، فإن اعتماد هذا النص في قاعدة "الربع يقوم مقام الكل" لا يُسَلِّم به بإطلاق، ما لم يُربط بسياق الحكم، وطبيعته: أهو تعبدية صرف أم من قبيل ما يُراعى فيه المعنى والمقصد؟

وعليه، فإن دلالة النص هنا تظل ظنية، ويُفهم منها أن "الربع" ليس مستندًا إلى نص مستقل، بل إلى قرينة اجتهادية مستفادة من فعلٍ محتمل الدلالة تعضدها عادة وقياس، كما سيأتي في الأدلة الأخرى.

ولهذا، نرى أن قاعدة "الربع يقوم مقام الكل" في هذا الموضع اجتهاد وظنفي تقريبي، لا أصل تعبدية، وتظل حجيتها نسبية، مقيدة بسياق الحكم وطبيعته، ومشروطة بتحقق علته ومناطه.

○ القياس

يظهر من تتبع تعليقات الحنفية أهم لم يجعلوا مقدار الربع أصلًا كليًا مطردًا، بل اعتبروه ضابطًا اجتهاديًا يُبنى على أصول معتبرة شرعًا، ويلحق به ما شاركه في العلة والمحل¹⁰، ومن ذلك ما نصوا عليه في باب الأضاحي من امتناع الإجزاء إذا بلغ العيب ربع العين أو الأذن، استنادًا إلى ما ثبت في الوضوء من الاكتفاء بمسح الناصية، وفي الإحرام من وجوب الدم بخلق ربع الرأس.¹¹

فهذه المسائل لما لها من أصل شرعي ظاهر صارت مناطًا معتمدًا، لا لأنها مسائل قيس بعضها على بعض، وهو ما لا يُجيزه الحنفية في الأصول.

ويؤكد هذا الانضباط المنهجي -كما بيّنه الجصاص في الفصول- ما قرره الحنفية في مسألة خلق ربع الرأس ووجوب الدم فيه، بخلاف خلق ربع الإبط الذي لا يُوجب شيئًا، إذ إن الرأس عضو فريد لا نظير له في البدن، فخلّط حكمه، بخلاف الأعضاء المتكررة كالإبطين، وهو تفرق مبني على طبيعة المحل لا على الكمية وحدها، وتظهر المنهجية نفسها في رفض قياس انكشاف العورة في الصلاة على الخلق في الإحرام؛ لاختلاف الموضوعين، فباب الصلاة قائم على الستر، وباب الإحرام قائم على الشعائر التعبدية، وهذا يُوضّح أن استعمال "الربع" مشروط بخصوصية الباب وتحقق العلة والمحل.¹²

وإن جاز استعمال القياس في مواضع التقدير، فإنه لا يقبل إلا بضابط "العلّة الظاهرة المنضبطة"، وهو ما يستلزم مراجعة كل فرع يُقاس فيه الربع على أصل سابق، للتأكد من استيفاء هذا الشرط، وتجنّب التوسّع في الإلحاق غير المنضبط.

وفي هذا السياق، أشار القدوري إلى أن الربع مرتبط بحصة الزوج في الميراث عند وجود الولد، وعدّه علامة على مكانته كمقدار شرعي¹³، غير أن هذا الاستدلال محل نظر، لأن ورود "الربع" ضمن أنصبة الموارث لا يقتضي اعتماده معيارًا فاصلاً بين القلة والكثرة، ما دامت النصوص قد تضمنت أنصبة أخرى -كالثلث، والنصف، والثلث- دون أن تُعتبر كذلك في سائر الأبواب.

كما يظهر في بعض كتب الفروع ميل إلى استعمال تعبير "هذا نظير كذا"، فقول السرخسي في مسألة كشف العورة: "ثم القليل من الانكشاف عفو عندنا، وهو نظير القليل من النجاسة"¹⁴، وهي تعبيرات قد تُوهّم القياس على القياس، غير أن التحقيق يُظهر أنها للتذكير بأصل معتمد، لا لتأسيس أصل جديد، بدليل اشتراطهم وحدة العلة والمحل ومنعهم الجمع بين مسائل يختلف موضوعها.

وعليه، لم يتعامل الحنفية مع "الربع" كمقدار عددي يُعمّم على سائر الفروع، بل عدّوه ضابطًا اجتهاديًا مرناً، يُستأنس به عند تحقق علّة الحكم ومحلّه، في ضوء أصول معتبرة شرعًا، وقد تحقّقوا من القياس بين مسائل تختلف موضوعًا أو محلاً، مما يكشف دقة منهجهم في توظيف النسب ضمن إطار منضبط، يُوازن بين الاجتهاد المدرك لمقاصد الشريعة، ومبدأ الاحتياط القائم على ضبط الفروع دون غلو.

وتجلى هنا مفارقة منهجية دقيقة: فبينما قد تُفهم عبارة "الربع يقوم مقام الكل" على ظاهرها بأنها قاعدة مطّردة، يبيّن التطبيق العملي أن الحنفية قصرها على مواضع مخصوصة توافرت فيها شروط بعينها، فجعلوها قاعدة وظيفية تابعة لحكمها لا أصلًا مطلقًا يُحتكم إليه في كل فرع. ومن ثم، فإنّ تعميم استعمال "الربع" دون تحقق مناطه أو ثبوت علته يُعدّ خروجًا عن منهجية المذهب، ويستوجب إعادة فحص دقيق لمواضع توظيفه وحدود حجتيته.

8 سليمان بن أحمد الطراني، للعجم الكبير (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت)، 379/20 (رقم: 886).

9 أحمد بن علي الجصاص، شرح مختصر الطحاوي (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2010)، 317/1-319؛ علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، 15/1.

10 محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، 142/4.

11 السرخسي، المبسوط، 197/1.

12 الجصاص، الفصول، 131-132/4.

13 أحمد بن محمد القدوري، التجريد (القاهرة: دار السلام، 2006)، 1819/4.

14 السرخسي، المبسوط، 197/1.

ويبدو لنا أنّ هذا الضبط المنهجي يعكس إحدى السمات الأصولية المميّزة في فقه الحنفية؛ إذ لم يُعاملوا التّسبب كأرقام رياضية مجردة، بل قَيّدوها بضوابط موضوعية تراعي خصوصية كل حكم، وتتحقّق من الإطلاق غير المؤسّل، والتوسيع غير المحكوم بنص أو عرف معتبر.

○ العادة والعرف

يُعدّ مسح الرأس في الوضوء من المسائل التي خلا فيها النص الشرعي من تحديد قطعيٍّ للمقدار المفروض، مما فتح المجال لاجتهاد الفقهاء في تقدير الحدّ المُجرى، وقد اعتمد الحنفية في تقديره على العرف اللغوي، بوصفه مستنداً معتبراً عند غياب التحديد التعبدية، وفي هذا السياق صرّح الجصاص بأنّ تقدير الربع مستند إلى العادة اللغوية لا إلى أصل تعبدية، فقال: "لما وجب تقدير المفروض من الوضوء، وجب الرجوع إلى مقدار يثبت حكمه في الأصول أو في العادة، فلما لم نجد للربع حكماً في أصول متفق عليه، ووجدنا له حكماً في العادة، فيقام مقام الكل في رؤية الشخص، لأنّ قول القائل: رأيت شخصاً: يقتضي أن يكون الذي رأى منه الربع، وصحّ مع ذلك إطلاقه لرؤية الشخص، فثبت للربع حكم في العادة"¹⁵، وقد أشار إلى هذا المعنى أيضاً كل من القدوري والسرخسي¹⁶، ويُظهر تعليل الجصاص أنّ هذا العرف كان جارياً في زمانه، من خلال استشهاده بتعبير لغوي سائد آنذاك، لا بتقرير تعبدية ملزم، مما يُقيّد حجّية هذا التقدير بسياقه الزماني والاجتماعي.

وعليه، فإنّ اعتماد "الربع" في مسح الرأس يقوم على استعمال لغوي شائع في زمن الأئمة، لا على نص تعبدية ملزم، مما يجعله اجتهاداً ظرفياً مرتبطاً بسياقه اللغوي والفقهي، لا قاعدة مطّردة تُعمّم على سائر الأزمنة والمسائل.

وقد انعكس هذا التصوّر في تطبيقات فقهية أخرى، كعدم إيجاب الكفارة في حلق الإبط أو العانة أو الرقبة إلا عند إزالة كامل الشعر، بخلاف الرأس أو اللحية التي يُجزئ فيها الحلق الجزئي، بناءً على ما جرى به العرف من اعتبار الحلق الكامل في الأولى، والاكتفاء بالجزء في الثانية¹⁷، وهذا يدلّ على دور العرف في ضبط ما يُجزئ وما لا يُجزئ في مسائل العبادات، بشرط تحقّق مناط القياس.

بيد أنّ الحنفية لم يجعلوا العرف مصدراً مطلقاً، بل قَيّدوه بشروط منهجية دقيقة، منها: الاستقرار، والاطراد، وألا يُخالف نصّاً شرعياً، وقد أشار السرخسي إلى هذا الشرط الأخير في المبسوط بقوله: "وهذا الأصل معروف: أنّ ما تعارفه الناس، وليس في عينه نصّ يبطله، فهو جائز"¹⁸، كما قررها ابن نجيم في الأشباه والنظائر عند استدلاله بالعرف في مسائل مثل: تحديد الكثير من النجاسة، والعمل المفسد للصلاة¹⁹، وهذه الشروط أُريد بها ضبط اعتبار العرف بحسب خصوصية كل مسألة، منعاً من تعميم الأحكام على أعراف متغيّرة أو موضوعية.

وعلى هذا، لا يستقيم اعتبار مقدار "الربع" حكماً عرفياً إلا بتحقّق شروط العرف الجاري؛ فإنّ تغيّر العرف إلى اعتبار الثلث أو الخمس مثلاً مقياساً للكثرة، لزم مراجعة التقدير، التزاماً بقاعدة الحنفية: "العبارة للعرف الجاري لا الزائل".

ومن ثمّ، فإنّ التمسك بتقدير الربع في سياقات لم يثبت فيها عرف جارٍ ولا نص ملزم، يُعدّ توسّعاً غير منضبط، لا يقرّه منهج الحنفية الذي قيّد حجّية العرف بزمّنه وسياقه، واشترط لاستمرارها ثبوت دلّالته بصفته عرفاً مستقراً.

ويتبيّن لنا أنّ تقدير الربع، من حيث هو تقدير عرفي، لا يمكن أن يُعامل كقاعدة مطّردة ما لم يتحقّق مناطه بشروطه الزمانية واللغوية، وهو ما يتوافق مع نزعة المذهب الحنفي في ضبط الأحكام وتقييد تعميمها.

○ القواعد الفقهية

استند علماء الحنفية في تقرير بعض أحكام المسائل الفقهية إلى بعض القواعد الفقهية التي تسهم في ضبط الفروع وتنظيم الأحكام، ومن أبرزها قاعدة "إذا تعارضت مفسدتان زوعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أحدهما"²⁰، وفي معناها قاعدة "من ابتلي ببليتين فعليه أن يختار أهونهما"²¹، وقد طُبّقَت هذه القاعدة في مسائل متفرّعة منها، إذا كان مع المصلّي ثوبان أحدهما ملطخ بدم يبلغ قدر الربع، والآخر بدم أقل من ذلك، فإنّه يصلي في الثوب الذي دمه أقل، لأنّ للربع حكم الكل²². ويظهر من خلال هذا التوظيف الفقهي أنّ قاعدة تعارض المفسدتين تؤدي دوراً مهمّاً في موازنة المصالح والمفاسد ضمن فقه الطهارة والنجاسة، حيث يُقدّم الأخفّ ضرراً ويُتسامح فيه، دون إهدارٍ لمقصود الشرع في الطهارة.

ومع ذلك، فإنّ هذه القاعدة لا تنهض دليلاً مستقلاً لاعتماد "الربع" كمقدار شرعي، إذ تقوم على دفع الضرر الأشدّ لا على ضبط الكمية محدّد تعبدية، مما يجعل استعماله فيها اجتهاداً ظرفياً تابعاً للقاعدة، لا أصلاً شرعياً يُحتكم إليه بذاته، ويجب أن يُفهم هذا التقدير ضمن سياقه لتجنّب تسرية الحكم إلى غير محله.

15 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 41/2، 319/1.

16 القدوري، التجريد، 1820/4؛ السرخسي، المبسوط، 63/1.

17 محمد بن فرامرز منلا خسرو، درر الحكماء شرح غرر الأحكام (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، 241/1.

18 السرخسي، المبسوط، 45/12.

19 زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999)، 80-79، 84.

20 ابن نجيم، الأشباه والنظائر، 76.

21 السرخسي، المبسوط، 187؛ علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (بيروت: دار الكتب العلمية، 1986)، 117/1.

22 أحمد بن محمد الحموي، غرر عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، 287/1.

ويُبرز هذا التحليل دقة المنهج الحنفي في ضبط المقادير العددية وفق مقاصد الشريعة في التيسير ودفع الحرج، مع مراعاة تغيّر الأعراف والأحوال، وهو ما يفتح مجالاً لمراجعة هذه التقديرات بحسب اختلاف البيئات أو تبدل مقاييس الضرر، دون أن يُعدّ ذلك خروجاً عن أصول المذهب أو مقاصده.

○ الاحتياط

يُعدّ الاحتياط من المبادئ المنهجية الراسخة في الفقه الحنفي، وقد حظي بعناية بارزة في اجتهادات الإمام أبي حنيفة كما أشار إلى ذلك ابن نجيم²³، وتزداد أهميته في باب العبادات، حيث اعتبره جمهور الفقهاء أصلاً فقهياً معتمداً، كما أشار إلى ذلك الجصاص والسرخسي²⁴، بل إنّ ابن الهمام رفع مكانته إلى مصاف المصادر التشريعية، فعده ضمن أدلة الأحكام بقوله: "أدلة الأحكام: الكتاب، والسنة...، والاحتياط، والاستصحاب"²⁵.

وقد عرفه الجصاص بأنه: "الأخذ بالثقة فيما يحتمل وجهين"²⁶، وعبر عنه ابن الهمام بقوله: "الأخذ بأقوى الدليلين"²⁷، مما يُبرز طبيعته كأداة اجتهادية تُرجّح جانب اليقين عند التردد والتعارض.

ومن أبرز تطبيقاته: تحديد "الحّد الفاصل بين القليل والكثير من النجاسة"، حيث قدّر أبو حنيفة ومحمد هذا الحّد بالربع فأكثر، بناءً على قاعدة مفادها أنّ للربع حكم الكل في مواضع الاحتياط²⁸، وهذا التقدير ليس حُدّاً تعبدياً محضاً، بل اجتهاد وظيفي يُراعي مقصد الشرع في الطهارة والانضباط دون عسر، ويستند إلى غلبة الظن في التقدير، لا إلى ضبط رياضي جامد.

وقد تعامل الحنفية مع "الربع" كمقدار تقريبي يتوسّط بين الإفراط والتفريط، يُستخدم كضابط عملي لا كأصل تعبدية، وهو بذلك يظل مرتبطاً بسياق المسألة وإمكان تغيّر العرف والعادة.

غير أنّ توظيف "الربع" في باب الاحتياط يجب ألا يُفضي إلى الغلوّ في التحريم أو التشديد؛ بل ينبغي أن يظل منضبطاً بضوابط مقاصدية، وعلى رأسها: رفع الحرج، وعدم تعطيل مقاصد الشريعة في التيسير والرحمة، وهو ما يمنع من تحكيم "الربع" في كل مسألة بدعوى الاحتياط. فهو إذاً تقدير مرّن، لا يُعامل كالنصّ القطعي، بل كضابط اجتهادي قابل للمراجعة، يخضع للتقويم بحسب تغيّر الأحوال، وتراعى فيه سياقات الفتوى وظروفها. وإذا تبيّن تنوع مستندات الحنفية في اعتماد الربع، فإنّ النظر الآن يتجه إلى مدى توظيفهم لهذا المقدار اتفاقاً أو اختلافاً كما يأتي:

1.3. التعليل بنسبة الربع عند الحنفية بين الاتفاق والاختلاف

أولى المذهب الحنفي أهمية بالغة لضبط النسب والمقادير في أبواب العبادات والطهارة والنجاسات وغيرها، لما لذلك من أثر في تمييز القليل المغتفر من الكثير المؤثّر، وتحقيق الانضباط في الفروع الفقهية.²⁹

ومن هذا المنطلق يثور سؤال مهم: كيف تعامل فقهاء الحنفية مع مقدار "الربع"؟ وهل كان محل اتفاق أم وقع فيه اختلاف؟

يُظهر تتبع الفقهي أنّ أبا حنيفة كان أكثر الأئمة التزاماً باعتبار "الربع" حُدّاً فاصلاً بين القلة والكثرة، مقارنة بصاحبيه³⁰، وقد وافقه معاً في موطن واحد بارز في مسألة الصلاة في الثوب النجس عند تعذر الطاهر، حيث اعتُبر الجزء الطاهر إذا بلغ ربع الثوب كافياً لصحة الصلاة به.³¹

ورغم تحقق الاتفاق في هذه المسألة، فإنّ الاستقراء يُبرز مواضع متعددة وقع فيها اختلاف معتبر بين الأئمة الثلاثة، مما يدل على أنّ مقدار "الربع" لم يكن محل إجماع تام في جميع المواطن³²، ويمكن تصنيف هذا التباين إلى قسمين:

القسم الأول: مواطن موافقة الإمام محمد بن الحسن للإمام أبي حنيفة

كان محمد أكثر متابعي لأبي حنيفة في اعتبار "الربع" حُدّاً فاصلاً، ومن أبرز تلك المواضع: فساد الصلاة بانكشاف ربع العورة: إذ ذهب كلاهما إلى أنّ الفساد لا يتحقق إلا بانكشاف الربع فأكثر.³³

23 زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، 4/270.

24 الجصاص، الفصول، 101/2؛ محمد بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي (حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، د.ت)، 1/52.

25 محمد أمين أمير بادشاه، تيسير التحرير على كتاب التحرير (بيروت: دار الفكر، 1996)، 3/2.

26 الجصاص، الفصول، 100/2.

27 أمير بادشاه، تيسير التحرير، 116/2.

28 الكاساني، البدائع، 80/1؛ هلال تشاوش إسماعيل، تقييم مبدأ الأكثرية من منظور فقهي وفقاً لمصادر الحنفية وموقعه في فروع الفقه (بورصا: أولوداغ، رسالة ماجستير، 2018)، 20.

29 أيهان أك - مصطفى صاريجا أوغلو، "علاقة الكل بالجزء في فكر الفقه الإسلامي"، مجلة كلية الإلهيات/جامعة أوندوكوز 53 (2022)، 637.

30 إسماعيل، تقييم مبدأ الأكثرية، 19.

31 السرخسي، المبسوط، 187/1.

32 السرخسي، المبسوط، 142/4؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 45/1.

33 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1.

ومع كثرة موافقته لأبي حنيفة، فإنه خالفه في مسائل نادرة، نظرًا لاختلاف طبيعة المسائل وسياقاتها الاجتهادية³⁴، مما يُظهر أنه تعامل مع مقدار الربع كاجتهاد موثوق يمكن البناء عليه لا تعبد ملزم.

القسم الثاني: مواضع مخالفة الإمام أبي يوسف للإمام أبي حنيفة

خالف أبو يوسف أبا حنيفة في عدة مواضع، معتمدًا مقياسًا مغايرًا، مؤداه أنّ الكثير ما زاد على النصف، لا ما بلغ الربع. ومن أبرز أمثلة ذلك: مقدار انكشاف عورة المرأة المؤثر في صحة الصلاة، حيث لم يَرِ الفساد إلا بانكشاف أكثر من نصف العورة، بخلاف أبي حنيفة الذي اعتبر ربعها حدًا فاصلاً³⁵، وكذلك في الإحرام، لم يوجب أبو يوسف الفدية إلا بخلق أكثر من نصف الرأس، بخلاف أبي حنيفة الذي أوجبه بخلق الربع فأكثر³⁶، ويكشف هذا التباين أنّ أبا يوسف سلك منهجًا مستقلًا في تقدير الكثرة، اتسم بميل إلى التقديرات الموسّعة ومراعاة جانب التيسير، بخلاف تشديد أبي حنيفة في أحكام الطهارة والستر. ويبدو أنّ منشأ هذا الاختلاف يعود إلى تقدير نظري متفاوت للفحش والكثرة، تبعًا لتنوّع المحال واختلاف الحاجة إلى تغليب جانب الاحتياط أو جانب التيسير، مما يعكس عمق النظر المقاصدي لدى فقهاء المذهب، وقدرتهم على تكييف الأحكام بحسب السياق.

يفهم من هذا الاستقراء أنّ اعتماد "الربع" لم يكن أصلًا تعبدًا محضًا، بل نتيجة اجتهاد مركّب يستند إلى القياس، والعرف، وقواعد الفقه، ومبدأ الاحتياط، مما يعكس مرونة المذهب في ضبط النسب بوصفها أدوات وظيفية لتحقيق المقصود الشرعي، لا أرقامًا جامدة تُؤخذ على إطلاقها. وعلى الرغم من اعتماد الحنفية للربع في مواضع كثيرة، إلا أنهم راعوا في بعض المسائل مقصود الحكم دون التقيد بنسبة واحدة، فاستعملوا الثلث أحيانًا حدًا للقليل، وأحيانًا حدًا للكثير، كما في مسألة الذاهب من الأضحية، مما يدل على مرونة منهجهم وابتعادهم عن الجمود العددي.

أثر الخلاف بين الأئمة الثلاثة على المعتمد الفقهي في المذهب الحنفي

بعد استعراض مواضع الاتفاق والاختلاف، تظهر أهمية استقراء أثر هذا التباين على المعتمد الفقهي داخل المذهب الحنفي. تُبرز المتابعة لما استقر عليه العمل في كتب الفروع المعتمدة أنّ القول المعتبر في المذهب هو اعتماد "الربع" حدًا فاصلاً بين القلة والكثرة في المسائل المختلف فيها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ترجيحًا للانضباط الفقهي، ومراعاةً لمقاصد التيسير ورفع الحرج.

وأما الأقوال التي خالف فيها الصحابيان أبا حنيفة، فبقيت في حيز الروايات المذكورة في كتب الخلاف، دون أن يُعمل بها في المعتمد الظاهر.

وقد تجلّى هذا الاستقرار في المتون الكبرى المعتمدة، مثل: القدوري، والاختيار، وكنز الدقائق، وفي كتب الفروع الموسّعة، كالمبسوط وبدائع الصنائع، مما يُظهر أنّ هذا التقدير لم يكن اجتهادًا عارضًا، بل أصبح جزءًا من تصوّر الفقهي المترسخ في المذهب.

ومن ثمّ، تبرز راحة الاتجاه الذي اعتمد النسبة الأدنى "الربع"، لما فيها من ضبطٍ للحدود، وتيسيرٍ على المكلفين، وتحقيقٍ لمقصد الشريعة في رفع الحرج دون إفراط أو تفريط. تأمل منهجي نقدي في طبيعة قاعدة "الربع يقوم مقام الكل"

مع استقرار استعمال الحنفية لمقدار "الربع" في مواطن فقهية متعددة، يثور هنا تساؤل منهجي: هل تعدّ هذه القاعدة أصلًا تعبدًا مطلقًا، أم اجتهادًا وظيفيًا محكومًا بسياقات مخصوصة؟

وبتأمل مواردها في المذهب، يتضح أنّها لم تُؤسس على أصل تعبدية منصوص، ولا على قاعدة أصولية مطّردة، بل نشأت عن اجتهاد تقريبي مرن، استُمدّ من دلالة فعل النبي ﷺ في مسح الناصية، واستُكمل بالقياس والعرف والاحتياط، وترجيح جانب الأخفّ في موارد التردد.

ولهذا، لا يصح تصنيفها ضمن باب التغليب الأصولي بالمعنى الدقيق، ولا التعامل معها كمبدأ عددي مطلق، بل الأرجح أنّها معيار وظيفي لضبط حدّ الكثرة والفحش عند غياب التحديد النصي، وبرزت الحاجة فيه إلى تقدير عملي يحقق مقصدي التيسير والانضباط. وقد بقيت هذه القاعدة خاضعة لتقدير خصوصيات الأبواب، مما يدل على أنّ حقيقتها تبعية لا استقلالية، وأنّ مناهج تطبيقها يتغير بحسب المحل والسياق.

يتّضح — مما سبق عرضه وتحليله — أنّ قاعدة "الربع يقوم مقام الكل" لم تُؤسس على أصل تعبدية مطلق، ولا على ضابط عددي مجرد، بل نشأت اجتهادًا وظيفيًا ذا طابع مقاصدي، استُنبط في مواضع مخصوصة بقرائن ظنية، لا بنصوص قطعية.

وعليه، فإنّ تعميمها دون مراعاة سياقها أو تحقيق مناطها قد يُفضي إلى آثار فقهية لا تنسجم مع روح الشريعة، مما يوجب إعادة تقويمها في كل موضع بحسب علته، ويُرجّح أنّ استعمالها في الفقه الحنفي كان توظيفًا اجتهاديًا مرّنًا، يُفعّل عند الحاجة، ويترك إذا انتفت شروطه، تحقيقًا للتوازن بين الضبط والتيسير.

ويمكن الإفادة من هذه القاعدة في النوازل المعاصرة لتقدير الضرر أو الكفاية، بشرطين أساسيين، الأول: مراعاة السياق المقاصدي الذي وُظّفت فيه، والثاني: ألاّ تحوّل إلى تقدير عددي جامد يُفرغها من مرونتها الاجتهادية، ويُخرجها عن طبيعتها الوظيفية التي قامت عليها، فتفقد بذلك جدواها الاجتهادية التي كانت مصدر اعتبارها في أصلها.

34 نقل الإمام الطحاوي عن أبي حنيفة اعتباره الربع حدًا للكثرة، إلا أنّ الجصاص انتقد نسبة ذلك إليه، وأرجعه إلى محمد خاصة. ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 40-39/2.

35 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ محمود بن أحمد ابن مازة، المحیط البرهاني في الفقه النعماني (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، 279/1.

36 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 561/2؛ الكاساني، البهائم، 192/2.

2. المسائل الفقهية المتعلقة بالربع عند الحنفية

يُعنى هذا المبحث باستقصاء استعمال مقدار "الربع" معياراً فقهياً عند الحنفية، باعتباره ضابطاً معتمداً في أحكام العبادات، ويهدف إلى بيان المواضع التي اعتمد فيها هذا المقدار، والكشف عن الأصول الاجتهادية التي استند إليها أئمة المذهب، كالقياس الجزئي، والعرف، والقواعد الفقهية، ومبدأ الاحتياط، مع مراعاة المقاصد الشرعية في رفع الحرج، مما يعكس شمول منهجهم في ضبط النوازل واستيعاب الفروع. وسيُعرض فيما يلي بيان تفصيلي لهذه المسائل استقراءً وتحليلاً.

2.1. حكم طهارة أختاء البقر

تناول الحنفية حكم أختاء البقر بتفصيل يُظهر تبايناً في ضبط مقدار النجاسة المؤثرة في الطهارة. فقد ذهب أبو حنيفة إلى أنّ روث البقر والدجاج يلحق بالروث اليابس، فلا ينجّسان البدن أو الثوب إلا إذا تجاوزا مقدار الدرهم، بناءً على قاعدته في العفو عن النجاسة اليسيرة عند غموض النصّ ووقوع الخلاف في طهارتها.³⁷ أما الصاحبان، فخصّوا الحكم بروث الدجاج دون البقر، وعدّوا نجاسته أخفّ، استناداً إلى العرف الجاري، حيث يكثر التعرّض له في الطرقات دون تحرز، مما يدل على تخفيفه عرفاً، وقد جعل أبو يوسف هذا العرف أساساً في تقدير الفاحش، مستأنساً بتصرف الناس عند غياب النص أو تردّد دلالته³⁸، وأما محمد فقدّر الفاحش بما بلغ الربع فأكثر، تطبيقاً لقاعدته في نجاسات الثوب والبدن، التي تُضبط فيها الكثرة بنسبة مقدّرة لا بمقدار مجرّد.³⁹ ويُفهم من هذه الأقوال أنّ الخلاف بينهم إنّما هو في ضبط الحدّ الفاصل بين القليل والكثير، لا في أصل الطهارة، مما يعكس تبايناً في مناهج التقدير داخل المذهب.

○ فأبو حنيفة يميل إلى ضبط النجاسة بمقدار ثابت (الدرهم) عند غموض الدلالة واختلاف الأقوال.

○ وأبو يوسف يُراعي العرف الجاري وموقف الناس في تحديد الفحش.

○ ومحمد يُقدّر الفاحش بالربع لما فيه من دقة واتساق مع فروع متشابهة.

وبهذا يتضح أنّ المذهب الحنفي لا يُغلّق باب التقدير على معيار واحد، بل يُفعل أدوات متعددة بحسب طبيعة الحكم وسياق الحاجة، دون تناقض أو اضطراب؛ فالمقدار الثابت (كالدرهم) يُناسب المواضع التي ورد فيها تقدير جزئي أو خلاف فقهي معتبر، بينما تُستدعى النسبة "كالربع" لضبط الفاحش بالقياس الكلي، ويُستأنس بالعرف عند غياب النص وظهور قرائن التعامل العام التي تكشف عن المتعارف عليه، وهذا التنوع يعكس نضجاً في فقه التقدير الحنفي، وتوازناً بين الانضباط التأصيلي والمرونة الوظيفية، بما يُتيح استيعاب تغيّر المقادير باختلاف السياقات.

ومن خلال تحليل هذه التقديرات، يترجّح لدينا اعتماد "الربع" في مسائل النجاسة التي تتطلب حدّاً ظاهراً للفصل بين المعفو عنه والمفسد، لما يتّسم به من دقّة في الضبط وسهولة في التوظيف، مع الحفاظ على قابلية القياس على فروع ماثلة، دون إغفال لدور العرف في البيئات المتغيّرة، ولا لمقدار الدرهم عند ورود نصّ أو انعقاد إجماع، وبهذا تتجلى قوة المنهج الحنفي في تعدّد أدوات التقدير، ضمن نسقٍ اجتهاديّ منضبط يراعي تغيّر الأحوال دون الإخلال بالمقاصد.

2.2. مقدار النجاسة غير المفعى عنه من روث الطيور غير مأكولة للحم

يعتبر روث الطيور غير مأكولة للحم، كالصقر والعقاب ونحوهما، غير منجّس للثوب عند الحنفية نظراً لمشقة الاحتراز منه، إذ تذرق أثناء الطيران، أما إذا وقع في الماء فينجسه، لإمكان التحفظ عليه بتغطية الأواني.⁴⁰

فإذا زاد أثر الروث على الثوب عن القدر المعفو عنه، وبلغ حدّ الفُحش، عُدَّ نجساً مفسداً للطهارة، وقد اختلف الحنفية في تقدير هذا الحدّ: فقليل شبر في شبر، وقليل ذراع في ذراع، وقليل ما زاد على نصف الثوب وهي أقوال منقولة عن الصاحبين، أما أبو حنيفة فاعتبر العرف مرجعاً في تقدير الفُحش، فجعل ما يستقذره الناس ويُعدّ كثيراً في أعرفهم هو المعيار، غير أنّ الرأي المعتمد في المذهب هو ضبط الفحش بما يبلغ ربع الثوب فأكثر، استناداً إلى قاعدة فقهية معتبرة كما في قول الموصلي "الربع حكم الكل في أحكام الشرع"⁴¹، وهو ما استدل به في مسائل كمسح الرأس وحلقه⁴²، مما رسّخ موقع الربع كمقدار اجتهادي معتبر في أحكام الطهارة.

ويُعزى هذا التفاوت إلى تباين المرجعيات بينهم؛ فبعضهم اعتمد التقدير الكميّ، وبعضهم استند إلى نظائر الأحكام، وآخرون قدّموا العرف عند غياب النص أو تردّد دلالته، مما يعكس دقة الاجتهاد الحنفي في ترجيح أداة التقدير المناسبة، بحسب طبيعة النجاسة وسياق الفتوى.

37 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 39/2، 44؛ السرخسي، المبسوط، 60/1-61؛ المرغيناني، الهداية، 37/1.

38 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 44/2؛ السرخسي، المبسوط، 61/1؛ المرغيناني، الهداية، 37/1.

39 محمد بن الحسن الشيباني، الأصل (حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف (العلمانية)، 1973)، 37/1-38؛ الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 41/2-44؛ محمود بن أحمد العيني، البناية شرح الهداية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 731/1.

40 محمود بن أحمد العيني، منحة السلوك في شرح تحفة الملوك (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2007)، 47؛ عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار (القاهرة: مطبعة الحلبي، 1937)، 31/1، 34؛ ابن نجيم، البحر الرائق، 242/1.

41 الموصلي، الاختيار، 31/1.

42 العيني، منحة السلوك، 47؛ الموصلي، الاختيار، 31/1؛ ابن نجيم، البحر الرائق، 246/1.

ويبرز حضور "الربع" هنا كضابط مرن، يستوعب خصوصية النجاسة، ومشقة التحرز، ويُفَعِّل أدوات التقعيد، من العرف، والقياس، إلى الاستقراء، دون أن يُفقد ذلك انضباطه أو يُخرجه عن وظيفته الأصلية.

ومن خلال النظر المقارن، يظهر أنّ اعتماد "الربع" حدًّا للفُحْش يُحقِّق الانضباط في المواطن القابلة للتقدير، دون إغفال أثر العرف عند تغير السياق، مما يقتضي ترجيح مسلك مزدوج يجمع بين النسبة والعرف، لتحقيق مقاصد الطهارة ورفع الحرج.

2.3. تأثير بول ما يؤكل لحمه على طهارة الثوب

تباينت أنظار فقهاء الحنفية في حكم بول الحيوان المأكول لحمه إذا أصاب الثوب، فذهب محمد بن الحسن إلى طهارته، ولو عمَّ الثوب، مستندًا إلى أنّ هذا البول لا ينقض الوضوء ولا يمنع من الصلاة⁴³، أما أبو حنيفة وأبو يوسف فحكما بنجاسته، مع العفو عن القليل منه دفعًا للحرج، واعتبرا المفسد ما بلغ الكثرة الفاحشة⁴⁴.

وقد اختلفا في ضبط مقدار الكثرة، فذهب أبو حنيفة إلى تقديرها بربع الثوب، اعتمادًا على قاعدة "الربع يقوم مقام الكل"، كما في مسح ربع الرأس في الوضوء، بينما رأى أبو يوسف أنّ المعيار هو العرف، فقَدَّر الكثرة بما تعارف الناس على عدّه كثيرًا، كشير أو ذراع⁴⁵.

ويُبرز هذا المثال ثراء المنهج الحنفي في الموازنة بين الثوابت والمتغيرات؛ فمحمد يُقدِّم أصل الطهارة، وأبو حنيفة يُقنّن النجاسة بنسبة قابلة للقياس، وأبو يوسف يراعي العرف الجاري، مما يجعله أقرب إلى فقه الواقع. ويظهر من ذلك أنّ "الربع" لم يُعتمد كحد تعديدي جامد، بل كأداة اجتهادية وظيفية تُلجأ إليها عند الحاجة إلى معيار يضبط الفُحْش ويفصل بين الإفراط والتفريط.

ونميل إلى ترجيح القول بأنّ هذا التقدير لا يُفهم على أنه قاعدة مطّردة، بل اجتهاد سياقي مرّن، يُراعي طبيعة النجاسة ومشقة التحرز ودرجة الضرر، ويستوعب العوامل النصية والعرفية والواقعية، في انسجام مع خصوصيات المذهب الحنفي في الجمع بين الانضباط والتيسير.

وإذا نُظر في هذه التقديرات من زاوية مقاصد الطهارة وسياق البلوى، تبيّن أنّ اعتماد "الربع" وإن كان محققًا للضبط في بعض المواضع، إلا أنه لا يصلح معيارًا عامًا في جميع السياقات، ولا سيما في المواطن التي يكثر فيها العفو وتكرر النجاسة.

ولهذا، يبدو لنا أنّ اعتماد أبي حنيفة على "الربع" يُظهر ميلًا إلى التقنين الكمي، لكنه يفتقر في بعض المواضع إلى مرونة العرف التي اعتمدها أبو يوسف، مما يجعل القول بالعفو ما لم يفحش عرفًا أقرب إلى مقاصد الشريعة في هذا الباب، مع الاحتفاظ بقيمة "الربع" كوسيلة اجتهادية عند الحاجة إلى ضبط دقيق، وإن كان "الربع" يُيسّر التطبيق ويُحقّق الضبط، فإنّ مراعاة العرف في سياقات الابتلاء أدلّ على فقه المقاصد، وأقرب إلى روح التيسير التي امتاز بها المنهج الحنفي.

2.4. مقدار مسح الرأس المجزئ في الوضوء

اختلف فقهاء الحنفية في تحديد مقدار المسح المجزئ من الرأس⁴⁶، هل يكفي مسح الناصية، أم يجب ربع الرأس، أم يُكتفى بثلاثة أصابع؟ وقد تفرّع هذا الخلاف عن تباين في تفسير النص، ومدى اعتبار العرف، وأثرهما في ضبط الحد الأدنى من الامتثال، وذلك على النحو الآتي:

○ القول الأول: الاكتفاء بمسح الناصية، وهو قول الكرخي والطحاوي، استنادًا إلى فعل النبي ﷺ، إذ مسح ناصيته، فاعتُبر بيانًا لمجمل الآية (وامسحوا برؤوسكم)، وعدّوا مسح الناصية أدنى ما يتحقق به المسح عرفًا⁴⁷.

○ القول الثاني: وجوب مسح ربع الرأس، وهو قول أبي حنيفة وزفر، وأقرّه جماعة من المتأخرين كابن المهام وابن أمير الحاج، وهو القول المعتمد⁴⁸، استدلالًا بأنّ النبي ﷺ اقتصر في فعله على مسح الناصية - وهي تقارب ربع الرأس - دون أن يبيّن أقلّ منه⁴⁹، كما أنّ "الربع" مقدار معتبر في عدد من الأحكام الشرعية، كمسألة انكشاف

العورة وغيرها، مما يُعزّز اعتباره حدًّا تقريبيًّا اجتهاديًّا لا تعديديًّا، ويعضّد هذا الاتجاه ما استقر عليه العرف، إذ يُعدّ الربع مقدارًا مألوفًا في التقدير، كما في قولهم: "رأيت فلانًا"، ويُقصد به رؤية ربع الشخص، مما يعزّز اعتباره في الشريعة⁵⁰.

○ القول الثالث: الاكتفاء بمسح ثلاثة أصابع، وهو قول محمد، باعتبارها تعادل ربع آلة المسح، فصار حدًّا عمليًّا يجمع بين الضبط والتيسير⁵¹.

ويكشف هذا الخلاف عن تنوع مرجعي داخل المذهب الحنفي، يجمع بين الاستقراء النصي، وضبط المقادير عرفًا وعددًا، ومراعاة المقاصد.

○ فالقول بالناصية يُعبّر عن قراءة نصية ظاهرية تستحضر الحد الأدنى المشروع.

43 السرخسي، المبسوط، 53/1-55؛ الموصلي، الاختيار، 34/1.

44 السرخسي، المبسوط، 53/1-55؛ المرغيناني، الهداية، 37/1.

45 السرخسي، المبسوط، 53/1-55؛ المرغيناني، الهداية، 37/1.

46 القدوري، التجريد، 118/1؛ السرخسي، المبسوط، 63/1؛ الموصلي، الاختيار، 7/1.

47 الكاساني، البدائع، 4/1-5؛ محمود بن أحمد العيني، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2008)، 279/1.

48 محمد أمين بن عمر ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (بيروت: دار الفكر، 1966)، 99/1.

49 ابن عابدين، رد المحتار، 99/1؛ محمد أنور الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، 326/1.

50 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 319/1؛ السرخسي، المبسوط، 63/1؛ الكاساني، البدائع، 4/1؛ المرغيناني، الهداية، 15/1.

51 الكاساني، البدائع، 4/1.

- والقول بالربع يُمثّل مقارنة قياسية معيارية، تستند إلى سوابق شرعية وعرفية.
 - والقول بثلاثة أصابع يُجسّد نمطاً وظيفياً عملياً يُراعي التيسير دون إخلال بالأصل.
- وإذا نُظر إلى هذا التعدّد من زاوية المنهج الحنفي، تبيّن أهمّ لم يقتصر على ظاهر النص أو مقدار الأثر، بل مزجوا بين الأدلة النقلية والقياسية والعرفية، على نحو يُبرز مرونة المذهب في تحقيق الامتثال دون الوقوع في الوسوسة أو التفريط، ومن ثمّ، فإنّ اعتبار "الربع" في هذا الموضوع لا يُفهم بوصفه أصلاً تعديلاً مقطوعاً به، بل يُعدّ ضابطاً اجتهادياً استدعي لتحقيق حدٍّ يبيّن يوازن بين دقّة الامتثال وواقعية التطبيق، في حين يُفهم القول بالغُرف أو بثلاثة أصابع على أنه اجتهاد مكتمل في سياق التيسير، لا معارض للمقصد ذاته.

وبعد تأمل وجوه الاستدلال وتطبيقات المذهب، يظهر لنا أنّ القول بمسح ربع الرأس هو الأرجح؛ لارتكازه على أصل اجتهادي معتبر، وارتباطه بسياق فقهي عام اعتمدت فيه النسبة (كالربع) في غير موضع، مما يمنحه طابعاً منهجياً لا موضعياً، كما أنّ هذا التقدير يُحقّق الانضباط دون مشقة، بخلاف الاختصار على الناصية الذي قد يفضي إلى تفريط، أو الاكتفاء بالأصابع الذي قد يُحدث اضطراباً في التطبيق، لذا، فإنّ ترجيح مسح ربع الرأس أولى، لما يجمعه من دقة، وسند قياسي، واعتبار عربي في آنٍ واحد.

2.5. مقدار انكشاف العورة المانع للصلاة

في تقدير مقدار العورة المكشوفة المانعة للصلاة، يظهر تباين دقيق بين أئمة المذهب الحنفي يعكس اختلافاً في منهج التقعيد لا مجرد تفاوت عددي. وقد اتفقوا على أنّ الانكشاف اليسير لا يمنع صحة الصلاة، لشيوعه ووقوعه عادة، بخلاف الانكشاف الكبير الذي يُعدّ مانعاً لانتفاء الضرورة.⁵² وتباينت أنظارتهم في ضبط الحدّ الفاصل بين القليل والكثير: فقَدّر أبو حنيفة ومحمد الكثرة بربع العضو فأكثر، استناداً إلى مسار اجتهادي متكرر في المذهب، كما في حلق ربع الرأس في الإحرام، مما يقتضي اعتماد هذا التقدير في مواضع الاحتياط، ومنها انكشاف العورة، ويُعدّ الانكشاف مانعاً للصلاة إذا تجاوز ربع عضو واحد، أو كان متفرقاً وتجاوز مجموعهُ الربع، وقد قرّر محمد وحدة الحكم بين العورتين الغليظة والخفيفة، فعَدّ انكشاف ربع أيّ منهما مانعاً للصلاة، بشرط القدرة على الستر.⁵³ بينما رأى أبو يوسف أنّ الأكثر من النصف هو الكثير وما دونه قليل، مع اختلاف الروايات عنه في حكم النصف، مما يدل على نظره النسبي القائم على المقارنة بين الكثرة وقَلَّتْها، لا على معيار عددي معيّن⁵⁴، وهذا المنهج يُظهر نزعة عقلية نسبية تعتمد على النظر المقارن، أكثر من اعتمادها على مقادير معيارية. وذهب بعض فقهاء المذهب إلى تقدير انكشاف العورة الغليظة بقدر الدرهم لا بالربع⁵⁵، لكنه يُعدّ تخفيفاً لا تغليظاً، نظراً لضيق مساحتها أصلاً.⁵⁶ ويُبرز لنا هذا التباين ثراء البناء الاجتهادي داخل المذهب الحنفي، حيث يتجاذب التقدير ثلاث مرجعيات رئيسية:

1. الاحتياط والانضباط، كما في قاعدة "الربع يقوم مقام الكل".
 2. العرف العملي وما يقتضيه من مراعاة الواقع ومشقة التحرز.
 3. المقايسة النسبية بين الكثرة والقلة.
- ويُستفاد من هذا التعدد أنّ تقدير الدرهم، رغم محدودية ضبطه العددي، يظل أليق بالتيسير في مواضع الحرج وصغر المساحة، خاصة في العورة الغليظة، مما يجعله خياراً عملياً يُراعي الواقع دون إخلال بحدود الطهارة. وأما اعتماد "الربع" حدّاً مانعاً، فمع انسجامه مع مسلك الضبط الفقهي في المذهب، إلا أنّ تعميمه قد يُفضي إلى تشديد غير مقصود، خاصة في مواضع لا تبلغ هذا المقدار إلا بمشقة، أو عند تعدّر التحرز. في المقابل، يُمثّل منهج أبي يوسف في المقايسة النسبية مرونة فقهية معتبرة تُراعي تفاوت الأحوال، غير أنه يفتقر إلى معيار كمي ضابط، وقد يُفضي إلى اضطراب الفتوى عند اختلاف الغُرف.
- ومن هنا، يتبيّن أنّ معيار "الربع" — وإن استعمل في هذه المسألة — لا يُعدّ قاعدة مطّردة تُعمّم، بل أداة اجتهادية ظرفية تُستدعى في مواطن الاحتياط، وتُتجاوز إذا نافت مقاصد التيسير أو تعدّر تطبيقها.
- وبهذا يظهر أنّ الحنفية وازنوا بدقة بين الانضباط والتخفيف؛ فجعلوا "الربع" حدّاً مانعاً عند الحاجة إلى الحسم، دون إغفال فقه العرف، والعفو عن اليسير، وتأثير السياق في ضبط الحكم، مما يجسّد فقه تقدير متوازن، لا يغلو في التشديد، ولا يتساهل في شرطية الطهارة.

52 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 45/1؛ محمد بن محمد البايزي، العناية شرح الهداية (بيروت: دار الفكر، 1970)، 260/1.

53 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 45/1؛ البايزي، العناية، 260/1.

54 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ البايزي، العناية، 260/1.

55 القدوري، النجدي، 599/2.

56 الكاساني، البدائع، 117/1.

وعليه، فإنَّ اعتماد "الربع" يُحقِّق الانضباط عند الحاجة، لكنه لا يُعمِّم، بل يُراعى فيه السياق، ومشقة التحرز، وخصوصية الموضع المكشوف؛ فيكون الجمع بين ضبط النسبة والمرونة العرفية هو المسلك الأرجح، تحقيقاً لمقصد الشريعة في حفظ الهيئة ورفع الحرج.

2.6. التعامل مع الثوب النجس في الصلاة عند عدم وجود بديل طاهر

اتفق فقهاء الحنفية على اشتراط طهارة الثوب من النجاسة الحقيقية حال الاختيار، مع اعتبار ستر العورة والطهارة من شروط صحة الصلاة⁵⁷، غير أنَّ الخلاف نشأ عند تعذُّر وجود ثوب طاهر، وهنا وقع الخلاف في حكم الصلاة بثوب نجس بحسب نسبة الطهارة فيه، وذلك في ثلاث حالات:58

○ الحالة الأولى: إذا كان الجزء الطاهر يبلغ ربع الثوب فأكثر، وجب الصلاة فيه، ولا تصح صلاته عرياناً؛ لأنَّ الربع يُعامل في بعض الأحكام كالكمال، كما في الحلق والمسح، فيُكتفى به في حال الضرورة.⁵⁹

○ الحالة الثانية: إذا كان الجزء الطاهر أقل من الربع، ففيه قولان:

قول أبي حنيفة وأبي يوسف: يخيَّر المكلَّف بين الصلاة عرياناً أو في الثوب النجس، مع ترجيح لبس النجس، تقليلًا لفوات شرط الستر.⁶⁰

قول محمد: يجب عليه الصلاة في الثوب النجس، لأنَّ ستر العورة مقدم على اجتناب النجاسة، لكونه مطلوباً في جميع الأحوال، بخلاف اجتناب النجاسة فهو خاص بالصلاة.⁶¹

ويُستند في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلى قاعدة التعارض بين الفرضين عند التعذر؛ إذ لا يمكن الجمع بين الطهارة والستر، فيُخيَّر المكلَّف بينهما، ويقع الترجيح على الأقرب إلى تحقيق مقصود الصلاة⁶²، بينما يبيِّن محمد ترجيحه على قاعدة "تقديم الأعلى للأعلى"، إذ يرى أنَّ ستر العورة يُحقِّق من فروض الصلاة ما لا يتحقق بدونه من قيام وركوع وسجود، فيُقدِّم على طهارة الثوب.⁶³

○ الحالة الثالثة: إذا وُجد ثوبان، أحدهما أنجس من الآخر، وجب اختيار الأخف نجاسة، فإن تساويا، جاز لبس أيهما، وإن كان أحدهما طاهرًا في رُبعه، قُدِّم على غيره؛ تغليبا للطهارة الجزئية على العدم.⁶⁴

وتُظهر هذه الفروع دقة الحنفية في ترتيب الأولويات الشرعية عند تعذُّر الجمع بين شروط الصلاة، حيث يُقدِّم ستر العورة عند الموازنة، وتُعامل الطهارة الجزئية "ربع الثوب" معاملة الكمال في حال الضرورة، تطبيقاً لقاعدة "الربع كالكمال".

كما تتجلى المقاصد الشرعية بوضوح في هذه المسألة، من خلال تقديم الأهم، وتحقيق التيسير، وتقليل الضرر، وتفويت الأقل حفظاً للأكثر؛ فقول محمد يُظهر مركزية ستر العورة في حفظ هيئة الصلاة، بينما يُجسِّد قول أبي حنيفة وأبي يوسف منهج التوازن في تقديم الأيسر للمكلَّف، وقد انعكست هذه الموازنة في جملة من القواعد الفقهية أبرزها:

○ الربع كالكل عند الضرورة.

○ درء أعظم المفسدتين بارتكاب أخفهما.

○ إذا تعارض فرضان وتعذَّر الجمع، قُدِّم الأهم.

ويلاحظ - في ضوء هذا التنوع - أنَّ اعتماد "الربع" في هذه المسألة، وإن وُقِّر حدًا عملياً لضبط الطهارة الجزئية، إلا أنَّه لا يفي دائماً بكمال المقصود الشرعي، خاصة إذا كانت النجاسة في مواضع تؤذي الحسَّ أو تُعيق أداء الصلاة بمبتهتها.

كما أنَّ القول بالتخيير، على مرونته الظاهرة، قد يُوقع المكلَّف في حرج بين أداء ناقص مشروع، وأداء باطل ظاهر، مما يعزِّز - في بعض السياقات - وجهة ترجيح قول محمد، بإلزامه الصلاة في الثوب النجس، مع اعتباره معذوراً، تحقيقاً لوضوح الفعل الشرعي في حال الاضطرار.

وعليه، فإنَّ تقديم الستر عند عدم كفاية الطهارة أقرب إلى المقاصد، خاصة في حفظ هيئة الصلاة، في حين يُعدَّ استعمال "الربع" في هذا الموضع ضابطاً مرناً يُستأنس به عند تعذر الكمال، لا قاعدة مُطرَّدة يُحتكم إليها بذاتها.

57 السرخسي، المبسوط، 186/1؛ الكاساني، البدائع، 114/1، 116.

58 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 46/1؛ محمد بن حسين خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري (الكوت: مكتبة الإمام الذهبي، 2017)، 174/1؛ الموصلي، الاختيار، 46/1؛ عبد الله بن محمد داماد أفندي، مجمع الأخر في شرح ملتقى الأبحر (تركيا: المطبعة العامة، 1328)، 82/1.

59 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 46/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 174/1؛ الموصلي، الاختيار، 46/1؛ داماد أفندي، مجمع الأخر، 82/1.

60 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1؛ المرغيناني، الهداية، 46/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 174/1؛ الموصلي، الاختيار، 46/1؛ داماد أفندي، مجمع الأخر، 82/1.

61 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1.

62 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1.

63 السرخسي، المبسوط، 187/1؛ الكاساني، البدائع، 117/1.

64 حسن بن منصور قاضي خان، شرح الزوائد (كراتشي: المجلس العلمي، 2000)، 245/1.

ويرجح لدينا أن ما ذهب إليه محمد من وجوب الصلاة في الثوب النجس عند تعدد الطاهر هو الأقرب إلى روح الشريعة؛ لما فيه من أولوية ستر العورة، وتحقيق صورة الفعل المشروع دون اضطراب، أما اعتماد "الربع"، فيُفهم هنا كوسيلة اجتهادية لضبط الحكم لا كأصل تعدي مطرد، بل يُراعى فيه موضع النجاسة، وحال المكلف، ومدى الأذى، بما يعكس مرونة فقه الضرورة في المذهب، ويوازن بين الانضباط والتيسير.

2.7. تأثير كشف ربع رأس المرأة وساقها وذراعها على صحة صلاحها

إذا اضطرت المرأة إلى الخروج من البحر بلا ثياب، ولم تجد ما يستر جسدها كاملاً، صلّت جالسة إن أدى القيام إلى انكشاف فخذهما أو ساقها؛ لأنّ ستر العورة مقدّم على القيام، باعتبار أنّ ترك القيام أخف مفسدة من كشف العورة، أما إذا أمكنها القيام مع الستر، وجب عليها القيام، لانتفاء العذر الشرعي.⁶⁵ وإذا غطّى الثوب جسدها وربع رأسها، وجب ستر هذا القدر، لأنّ الربع يُعتبر كافياً لتحصيل الواجب، أما إن كان دون الربع، لم تُبطل الصلاة به، لعدم اعتباره في حكم الكمال.⁶⁶

وينسحب هذا التقدير على سائر أجزاء العورة، كالذراع والساق والظهر والفخذ، فبحسب أبي حنيفة ومحمد، لا تبطل الصلاة بانكشاف أقل من ربع العضو، ولا تجب الإعادة؛ لأنّ الربع يُعامل كالكلّ في عدة مواضع، كحلق ربع الرأس في الإحرام، وكما في الرؤية، فإنّ رؤية جانبٍ من الشيء يُعد كأنّها رؤية لكليته.⁶⁷ أما أبو يوسف، فاشتراط أن لا يزيد المكشوف عن نصف العضو، فإن زاد بطلت الصلاة، أما إن تساوى المكشوف والمستور (نصفاً بنصف)، فقد رويت عنه روايتان: إحداها تُبَيِّن الصلاة لانتفاء وصف الكثرة، والأخرى تمنع احتياطاً⁶⁸؛ ويرتكز مذهبه على ضوء الغلبة، إذ يُقدّر الحكم بمقارنة المكشوف بالمستور، لا على ضوء الجزء المحدد⁶⁹، وهذا الحكم لا يقتصر على الرأس أو الذراع أو الساق، بل يشمل أيضاً البطن والظهر والفخذ⁷⁰، إذ المدار عندهم على النسبة من العضو المكشوف، لا على نوعه. ومما يُظهر سعة المذهب الحنفي اعتماده قاعدة "الربع كالكمال" في ضبط مسائل العورة، وربطه بين النص، والقياس، والعرف، والمقاصد، مما مكّنه من التعامل بمرونة مع حالات الطوارئ والنوازل الطبية، كالصلاة بلباس الجراحة أو حال تعدد التستر، دون إخلال بمحدود الشريعة. غير أنّ هذا الاتساع لا يمنع من مراجعة دقة تعميم "الربع" على سائر الأعضاء؛ إذ يختلف أثر الانكشاف باختلاف الموضع، فلا يُقاس شرعاً وعرفاً كشف ربع الرأس على ربع الفخذ، كما أنّ القياس على مواضع المسح والحلق – وإن انضبط عددياً – قد لا يُراعى خصوصية باب العورة وهيئة الصلاة، مما يستدعي التأني في استدعائه خارج موضعه. ويُلاحظ أنّ رأي أبي يوسف، القائم على المقايضة النسبية بين المكشوف والمستور، يُظهر ميلاً إلى تكييف الحكم بالغلبة الظاهرة لا بالضبط الكمي، وهي مقارنة قد تناسب بعض الظروف، لكنها تفتقر إلى مرجعية منضبطة عند تباين الأعراف، مما يُبرز الحاجة إلى معيار أكثر ثباتاً في المسائل الحرجة والمتكررة.

بناءً على ذلك، فإنّ قاعدة "الربع" تُعد أداة اجتهادية مرنة يُستأنس بها، لا قاعدة مطّردة يُحتكم إليها بإطلاق، بل تُقدّر بميزان الموضع وأثره شرعاً وعرفاً، ويرتجح لنا أنّ ضبط الانكشاف بمراعاة أثره وموضعه أولى من تعميم النسبة، وأنّ الجمع بين معيار الربع عند الحاجة، والمقايضة العرفية عند الضرورة، أليق بمقصد الشريعة في حفظ الهيئة دون تكلف ولا تساهل.

2.8. المعيار الفاصل في حلق شعر المحرم الموجب الدم

يُعدّ مقدار "الربع" من المقادير الفقهية المعتمدة في المذهب الحنفي، وقد وظّفه الفقهاء في ضبط الحدّ الفاصل بين الجنائية الموجبة للفدية وما دونها في التسك، باعتباره يقوم مقام الكلّ في مواضع التبعيد، ومن ذلك:

○ حلق الرأس:

اختلف في المقدار الذي يوجب الفدية من حلق شعر الرأس للمحرم، فعند أبي حنيفة يجب الدم عند حلق ربع رأسه فأكثر، واحتج بأنّ هذا القدر يُعدّ كثيراً في نفسه، فلا حاجة فيه إلى مقايضة⁷¹، ويدل عليه ما جرى به العرف، إذ يُقال: "رايت فلائاً"، ويصدّق بذلك برؤية أحد جوانبه الأربعة فقط⁷²، ومن جهة أخرى، فقد اعتيد في بعض الأعراف أن يُحلق بعض الرأس للزينة، كما كان يفعل الأتراك والعلوية، فصار ضابطاً شرعياً وعرفياً في باب الاحتياط⁷³، أما أبو يوسف فاشتراط الحلق في أكثر الرأس، إذ لا يرى الربع كثيراً لذاته، بل يُقدّر الكثرة بالمقايضة إلى الباقي.⁷⁴

65 قاضي خان، شرح الزوائد، 246/1-247؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 281/1؛ ابن نجيم، البحر الرائق، 289/1.

66 قاضي خان، شرح الزوائد، 246/1-247؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 281/1؛ ابن نجيم، البحر الرائق، 289/1.

67 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 279/1؛ الموصلي، الاختيار، 46/1؛ كمال الدين بن محمد ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية (بيروت: دار الفكر، 1970)، 260/1.

68 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 279/1؛ الموصلي، الاختيار، 46/1؛ ابن الهمام، فتح القدير، 259/1.

69 السرخسي، المبسوط، 197/1؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 279/1؛ ابن الهمام، فتح القدير، 260/1.

70 ابن مازة، المحيط البرهاني، 279/1.

71 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 561/2؛ السرخسي، المبسوط، 73/4؛ الكاساني، البدائع، 192/2؛ المرغيناني، الهداية، 158/1؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 451/2.

72 الكاساني، البدائع، 192/2-193.

73 السرخسي، المبسوط، 73/4؛ الكاساني، البدائع، 192/2-193؛ المرغيناني، الهداية، 158/1.

74 الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، 561/2؛ القدوري، التجرید، 1817/4-1819؛ السرخسي، المبسوط، 73/4؛ الكاساني، البدائع الصنائع، 192/2؛ ابن مازة، المحيط البرهاني، 451/2.

وأما في تقصيره عند التحلل، فقد اعتُبر أخذ قدر الأتملة مجزئاً بشرط أن يشمل ربع الرأس على الأقل، لأنّ الربع في أحكام الرأس كمالٌ معتبر، وهو الذي بُني عليه قولهم في الوضوء، إذ لم يُكتف فيه بأقل من مسح ربع الرأس، فحُمل عليه ما كان في معناه من أعمال النسك.⁷⁵

○ حلق اللحية:

قرر الحنفية وجوب الفدية بخلق ربع اللحية فأكثر قياساً على الرأس، إذ اعتُبر الربع فيه قدرًا معتمدًا في أحكام النسك، وقد جرى به الاحتياط، واعتُضد هذا القياس بما جرى به العرف، فإنّ حلق بعض اللحية للزينة كان معروفاً، ومنه عادة الأكاسرة في حلق لحي فرسانهم إشارةً إلى الشجاعة، وشاع ذلك في العراق وبلاد العرب⁷⁶، فثبت هذا القدر شرعاً لقيامه في نظيره، وعرفاً بالشيوع، وأُجري فيه حكم الفدية كما أُجري في الرأس.

○ تغطية الرأس:

وأما تغطية الرأس، فقد ذهب أبو حنيفة إلى وجوب الفدية إذا غُطي ربع الرأس يومًا فأكثر، وعدّ ما دونه موجباً للصدقة، لأنّ هذا القدر يُعد ارتفاعاً معتاداً، فحُمل على حلق ربع الرأس في معناه، واستأنس في ذلك بما جرت عليه العادة، كاعتقاد الأتراك وغيرهم تغطية جزء من الرأس بالقلانس الصغيرة⁷⁷، وقال: الصاحبان: لا دم إلا بتغطية أكثر الرأس، وما دونه لا يوجب إلا الإطعام.⁷⁸

○ تغطية الوجه:

يرى أبو حنيفة وجوب الفدية على من غطّى ربع وجهه، تخريجاً على تغطية الرأس لاتحاد العلة، وهي تحقق الارتفاع، مع شيوع عادة تغطية بعض الوجه كما هو الحال في الرأس، فاستُصحب الحكم قياساً على ما اعتُبر في غيره من الأعضاء الظاهرة⁷⁹، وأما أبو يوسف، فلا يرى الجزاء إلا عند تغطية الأكثر، لأنّ الربع في ذاته لا يُعد كثيراً، وإنما يُعتبر كثيراً بالإضافة إلى الكل، وهو الأصل الذي اعتمده في نظائر هذا الباب.⁸⁰

○ قص الأظافر:

وأما قصّ الأظافر، فقد رأى الحنفية وجوب الدم فيمن قصّ أظافر يدٍ أو رجلٍ كاملة، وهي خمس، لأنّ ذلك يُمثّل ربع مجموع اليدين والرجلين، أما دون ذلك، فمغتفرٌ لا يُوجب دماً، لقصوره عن الحدّ المعتمد في الإجزاء.⁸¹

وليس استعمال "الربع" مطرداً في جميع أفعال الإحرام، بل يُستثنى ما لا يتحقق فيه المقصود التعبدية، أو ما لم يجر به العرف في التقدير الجزئي، كالتطيب؛ إذ المقصود منه لا يتم إلا بتعميم العضو، فلا تُوجب الفدية بتطيب ربه، فاختل وجه القياس بين هذا الفعل وغيره، كالحلق والتغطية، مما يدلّ على أنّ اعتبار "الربع" مقصور على ما جرى فيه الاحتياط أو تحقق فيه المعنى، لا أنّه أصل يُسحب على كل فرع، فكان المعتمد في تطبيق هذه القاعدة: تحقق العلة التعبدية، أو العرف الجاري، لا محض النسبة العددية.⁸² بعد تتبّع استعمال مقدار "الربع" في باب الإحرام والكفارات، يتبيّن وجود منهجين داخل المذهب الحنفي: أحدهما يميل إلى الضبط الكمي كما عند أبي حنيفة، والآخر يُرجّح التقدير النسبي كما هو عند أبي يوسف.

فقد استعمل أبو حنيفة "الربع" لا باعتباره رقماً عددياً مجزئاً، بل ضابطاً تعبدياً يقوم مقام الكمال في أفعال النسك، كالحلق والتغطية وقصّ الأظافر، وهو منهج يجمع بين الانضباط الفقهي والتيسير المقاصدي، مع استصحاب العرف الجاري.

أما أبو يوسف، فقد اشترط الكثرة بالمقايضة إلى الباقي، فلم يعتبر الربع كافياً في ذاته، واشترط الأكثر في مواضع كالرأس والوجه، وهو منهج عقلائي في أصله، غير أنّه قد يُفضي إلى اضطراب الفتوى في المواطن التي تفتقر إلى معيار كمي ثابت.

ويُستخلص من هذا التباين جملة من الضوابط الحاكمة للقياس في باب النسك عند الحنفية، أبرزها:

- القياس على أصل منصوح عند تحقق العلة الجامعة، كما في قياس حلق ربع الرأس على مسح ربه في الوضوء، لاتحاد الموضع والمقصد.
- الرجوع إلى العرف في حال غياب النص، كما في الاكتفاء برؤية ربع الجسد أو تغطية بعض الرأس.
- اعتماد الربع في المواطن المشتبهة التي يُخشى فيها التهاون، كما في قصّ أظافر يد واحدة.
- العدول عن التقدير العددي إذا لم يتحقق به المقصود، كما في التطيب.

75 السرخسي، المبسوط، 70/4؛ الكاساني، البدائع، 141/2؛ الموصلي، الاختيار، 153/1؛ علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (بيروت: دار الفكر، 2002)، 1832/5.

76 الكاساني، البدائع، 192/2؛ الباري، العناية، 32/3؛ ابن عابدين، رد المحتار، 549/2.

77 السرخسي، المبسوط، 128/4؛ الكاساني، البدائع، 187/2؛ المرغيناني، الهداية، 158/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 465/1؛ حسين بن علي السخاقي، النهاية في شرح الهداية (مكة المكرمة: مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، 1435)، 155-153/6؛ أبو بكر بن علي بن محمد الحداد، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (القاهرة: المطبعة الخيرية، 1322)، 169/1؛ القاري، مرقاة المفاتيح، 1851/5.

78 الكاساني، البدائع، 187/2؛ المرغيناني، الهداية، 158/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 465/1.

79 السرخسي، المبسوط، 128/4؛ الكاساني، البدائع، 187/2؛ المرغيناني، الهداية، 158/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 465/1؛ السخاقي، النهاية، 154/6.

80 السرخسي، المبسوط، 128/4؛ الكاساني، البدائع، 187/2؛ المرغيناني، الهداية، 158/1؛ خواهر زاده، شرح مشكلات القدوري، 465/1؛ السخاقي، النهاية، 154/6.

81 السرخسي، المبسوط، 77/4؛ المرغيناني، الهداية، 159/1؛ الحداد، الجوهرة النيرة، 169/1.

82 الكاساني، البدائع، 192/2-193؛ المرغيناني، الهداية، 156/1، 158؛ الباري، العناية، 32/3.

○ التحفظ من القياس عند غياب ضابط شرعي أو عرفي، كما في اشتراط أبي يوسف لمجاوزة النصف. ويظهر من هذه الضوابط أنَّ القياس في باب النسك عند الحنفية هو قياس وظيفي، يُبنى على المعنى والمقصد، لا على الشكل والمشابهة، ويوازن بين الثبات والمرونة، وبين النص والعرف، وبين الضبط والمقاصد. وبناءً على هذا، نميل إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من اعتبار "الربع" ضابطاً اجتهادياً مرناً، يُستعمل حيث الحاجة، ويُترك حيث لا موجب له، فلا يُفرض مطرداً، بل يُنهم في سياقه، ويُفعل بقدر الحاجة إليه، تحقيقاً للانضباط دون غلو، والتيسير دون تفريط.

2.9. مقدار العيب المؤثر في أجزاء الأضاحي والهدايا

يرى الحنفية أنَّ الأضحية والهدي لا يجزئان إذا ظهر بهما عيب فاحش، كذهاب البصر أو قطع الذنب كله، لثبوت النهي عن التضحية بالعوراء البيّن عورها، والعرجاء والعجفاء⁸³، وأما إذا كان النقص غير كامل، كذهاب بعض الأذن أو الذنب، فقد اختلف قول أبي حنيفة في تقديره، فقيل: الثلث، وقيل: الربع⁸⁴. فأما القول بالثلث فمداره على القياس على حديث الوصية: "الثلث، والثلث كثير"⁸⁵، فجعلوه حدّاً فاصلاً بين المأذون فيه وما يُحتاج فيه إلى إذن، فدلّ على أنّه أول مراتب الكثرة، فقيس عليه في هذا الباب، إذ الجامع بينهما ينظر إلى ما يُجاوز المعتاد في التصرف أو الهية⁸⁶. وأما القول بالربع فمداه القياس على نظائر في التعبد، كمسح ربع الرأس في الوضوء، وحلقه في الإحرام، حيث اعتُبر الربع كالمجمل، يُقام مقام الكل، فكان ذهاب ربع الأذن أو الذنب جارٍ على قياس ما جرى في نظائره التعبدية، لاتحاد الجهة والعلّة⁸⁷. والذي يظهر من تحليل القولين أنَّ الخلاف فيهما ليس راجعاً إلى أصل الحكم، وإنما إلى جهة التقعيد؛ إذ يميل القول بالثلث إلى مراعاة التيسير العرفي بما يُناسب المقاصد العامة في التخفيف، بينما يتجه القول بالربع إلى الانضباط الفقهي بمنهج متماسك يجعل من الربع مقدراً يقوم مقام الكل في مواضع تعبدية متعددة. وإذا تقرر هذا، تعيّن تعليق الترجيح بين القولين على تحقيق المناط، فيُنظر إلى حال العيب وهيئته وموضعه، وإلى ما إذا كان العرف جارياً بالعفو عنه، فإن كان يسيراً غير مؤثر في الصورة الظاهرة، قُدّم القول بالثلث؛ رعاية للرفق بالملكف، وإن كان ظاهراً أو كان الموضع موضع ضبط واحتياط، فكان القول بالربع أولى، لثبوته في أبواب تعبدية أخرى، ولانضباطه بالقياس، فالترجيح بحسب الحال، لا بحسب التجريد، هو الأليق بفقه المقاصد، والأقرب إلى منهج الحنفية في التوفيق بين التعبد والواقع.

الخاتمة

إنّ تتبع توظيف "الربع" في الفقه الحنفي لا يكشف عن مجرد مقدار عددي يُوظف في مواضع مخصوصة، بل يدلّ على نزعة تعبدية أعمق، تسعى إلى تحويل النسب الكميّة إلى أدوات معيارية تضبط الفارق بين القلّة والكثرة، في غياب النصّ الصريح. وهذا يدلّ على أنَّ الفقه الحنفي لا يؤسّس أحكامه على ظاهر الكمّ وحده، بل راعى في التقدير موقع النسبة وأثرها في الحكم، بما يُضفي على المقادير طابعاً وظيفياً لا حسابياً.

وقد ظهر من خلال البحث أنَّ "الربع" لم يُستمد من أصل تعبدية مطلق، وإنما من فعل تعبدية جزئي -كمسح الناصية-، ثم وُسّع نطاقه عبر مسارات اجتهادية متعددة، كالقياس، والعرف، والاحتياط، والاستئناس ببعض القواعد التي تغلب جانب التيسير ورفع الحرج كقاعدة "ارتكاب أخفّ الضررين"، ومن خلال هذا المسار تحوّل "الربع" إلى ضابط يُستأنس به في تقدير المؤثر من النقص، لكنه لا يُعتمد إلا إذا وافق علته وسياقه. ويُظهر هذا المسار قابلية النسبة لأنّ تتحوّل من واقعة جزئية إلى معيار اجتهادي، ومن فعل تعبدية إلى قاعدة وظيفية، بشرط أن تُراعى شروطها في السياق والعلّة والمقصد.

وقد كشف التتبع التفصيلي أنَّ اعتماد مقدار الربع لم يكن محلّ اتفاق مطّرد بين أئمة المذهب، بل انقسمت فيه الأنظار بحسب تفاوت الحال واختلاف العلل، مما يُسقط عنه صفة الكليّة المجرّدة، ويعيد تقويم القاعدة القائلة بأنّ "الربع يقوم مقام الكل"، لا بوصفها أصلاً تأسيسياً، بل تابعاً وظيفياً، لا يعمل إلا في ظلّ منط معتبر وسياق راجح. ومن هذا المنطلق، لا يصحّ أن يُؤخذ "الربع" في كل باب على أنه حدّ لازم، بل كأداة تُوظف بحسب ما يحقّق المعنى المقصود من الحكم، وهذا يعكس بوضوح أنَّ الحنفية لا يربطون الأحكام بالأرقام بقدر ما يربطونها بالآثار والمعاني، ويميزون بين ما تقرّر تعبدًا وما أُسّس اجتهادًا، تبعاً لمنط الحكم.

ومن ثمّ، فإنّ "الربع" لا يمثل قاعدة جاهزة، بل صورة من صور التفكير الاجتهادي في باب المقادير، التي لا تكتمل إلا بالجمع بين مقاصد الحكم، وسياق الواقعة، ونوع الخلل، ومدى الضرر، وهو ما يدعو إلى دراسة أوسع للمقادير الاجتهادية في الفقه، لا بوصفها أرقامًا ثابتة، بل باعتبارها أدوات اجتهادية تُضبط بالعرف والمقصد والحاجة، وهو باب مهمّ في كثير من الكتابات الأصولية المعاصرة، رغم كونه مدخلاً مهمّاً لفهم مرونة الفقه وقدرته على التقويم.

83 أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1930)، "الأضاحي"، 5 (رقم: 4369).

84 السرخسي، المبسوط، 141/4-142؛ المرغيناني، الهداية، 358/4؛ الموصلي، الاختيار، 173/1.

85 محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى البغا (دمشق: دار ابن كثير، 1993)، "الوصايا"، 2، (رقم: 2591).

86 السرخسي، المبسوط، 141/4-142؛ المرغيناني، الهداية، 358/4؛ الموصلي، الاختيار، 173/1.

87 السرخسي، المبسوط، 141/4-142؛ المرغيناني، الهداية، 358/4؛ الموصلي، الاختيار، 173/1.

المصادر والمراجع

- آك، أهبان - صاريجا اوغلو، مصطفى. "علاقة الكل بالجزء في فكر الفقه الإسلامي". مجلة كلية الإلهيات/جامعة أوندوكوز 53 (2022).
- ابن الهمام، كمال الدين بن محمد. فتح القدير شرح الهداية. بيروت: دار الفكر، د.ط، 1970.
- ابن رشيد، محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث، 2004.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. رد المختار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر، ط.2، 1966.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني. الرياض: دار عالم الكتب، ط.3، 1997.
- ابن مازة، محمود بن أحمد. المحيط البرهاني في الفقه النعماني. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 2004.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
- إسماعيل، هلال تشاوش. تقييم مبدأ الأكثرية من منظور فقهي وفقاً لمصادر الحنفية وموقعه في فروع الفقه. بورصا: أولوداغ، رسالة ماجستير، 2018.
- البايزي، محمد بن محمد. العناية شرح الهداية. بيروت: دار الفكر، د.ط، 1970.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. دمشق: دار ابن كثير، ط.5، 1993.
- البركتي، محمد عليم الإسلام. التعريفات الفقهية. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.
- الخصاص، أحمد بن علي. الفصول في الأصول. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ط.2، 1994.
- الخصاص، أحمد بن علي. شرح مختصر الطحاوي. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2010.
- الحداد، أبو بكر بن علي بن محمد. الجوهرة النيرة على مختصر القدوري. القاهرة: المطبعة الخيرية، د.ط، 1322.
- الحموي، أحمد بن محمد. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية، 1985.
- السرخسي، محمد بن أحمد. أصول السرخسي. حيدر آباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، د.ط، د.ت.
- السرخسي، محمد بن أحمد. المبسوط. بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت.
- السغاقي، حسين بن علي. النهاية في شرح الهداية. مكة المكرمة: مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، د.ط، 1435.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. القاهرة: دار ابن عفان، 1997.
- الشافعي، محمد بن إدريس. الأم. بيروت: دار الفكر، ط.2، 1983.
- الشبباني، محمد بن الحسن. الأصل. حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف (العثمانية)، 1973.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط.2، د.ت.
- العيني، محمود بن أحمد. منحة السلوك في شرح تحفة الملوك. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2007.
- العيني، محمود بن أحمد. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2008.
- القاري، علي. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. بيروت: دار الفكر، 2002.
- القدوري، أحمد بن محمد. التجريد. القاهرة: دار السلام، ط.2، 2006.
- القراقي، أحمد بن إدريس. الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994.
- الكاساني، علاء الدين بن مسعود. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية، ط.2، 1986.
- الكشميري، محمد أنور. فيض الباري على صحيح البخاري. بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.
- المرغيناني، علي بن أبي بكر. الهداية في شرح بداية المبتدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
- الموصللي، عبد الله بن محمود. الاختيار لتعليل المختار. القاهرة: مطبعة الحلبي، د.ط، 1937.
- النسائي، أحمد بن شعيب. سنن النسائي. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1930.
- أمير بادشاه، محمد أمين. تيسير التحرير على كتاب التحرير. بيروت: دار الفكر، د.ط، 1996.
- خواهر زاده، محمد بن حسين. شرح مشكلات القدوري. الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 2017.
- داماد أفندي، عبد الله بن محمد. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. تركيا: المطبعة العامرة، د.ط، 1328.
- قاضي خان، حسن بن منصور. شرح الزيادات. كراتشي: المجلس العلمي، د.ط، 2000.
- منلا خسرو، محمد بن فرامرز. درر الحكام شرح غرر الأحكام. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، د.ت.

References

- Aynî, Mahmûd b. Ahmed. *Minhatü's-sülûk fî şerhi Tuhfeti'l-mülûk*. Katar: Vizâretü'l-Evkâf ve's-Suûni'l-İslâmiyye, 2007.
- Aynî, Mahmûd b. Ahmed. *Nuhabü'l-efkâr fî tenkihi Mebâni'l-ahbâr*. Katar: Vizâretü'l-Evkâf ve's-Suûni'l-İslâmiyye, 2008.
- Bâbertî, Muhammed b. Muhammed. *el-Înâye şerhü'l-Hidâye*. Beyrût: Dârü'l-Fikr, 1970.
- Berketî, Muhammed Amîmü'l-ihsân. *Ta'rifâtü'l-fikhiyye*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2003.
- Buhârî, Muhammed b. İsmail. *el-Câmi 'u's-sahîh*. nşr. Mustafa Dîb el-Buğa. Dimaşk: Dâru İbn Kesîr, 5. Basım, 1993.
- Cessas, Ebû Bekr Ahmed b. Alî. *el-Fusûl fî'l-usûl*. Kuveyt: Vizâratu'l-Evkâf el-Kuveytiyye, 2. Basım, 1994.
- Cessas, Ebû Bekr Ahmed b. Alî. *Şerhu Muhtasari't-Tahâvî*. Beyrût: Dârü'l-Beşâiri'l-İslâmiyye, 2010.
- Damad Efendi, Abdullah b. Muhammed. *Mecma 'u'l-enhur fî şerhi Mülteka'l-ebhur*. Türkiye: Matbaatu'l-Âmire, 1328.
- Emîr Pâdişah, Muhammed Emîn. *Teyşîru't-tahrîr alâ Kitâbi't-tahrîr*. Beyrût: Dârü'l-Fikr, 1996.
- Haddâd, Ebû Bekr b. Alî. *el-Cevheretü'n-neyyire alâ Muhtasari'l-Kudûrî*. Kahire: Matbaatu'l-Hayriye, 1322.
- Hâherzâde, Muhammed b. Hüseyin. *Şerhu müşkilâtü'l-Kudûrî*. Kuveyt: Mektebetü'l-İmam ez-Zehebî, 2017.
- Hamevî, Ahmed b. Muhammed. *Gamzû uyûni'l-besâ'ir alâ mehâsini'l-eşbâh ve'n-nezâ'ir*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1985.
- İbn Âbidîn, Muhammed Emîn b. Ömer. *Reddû'l-muhtâr ala'd-Dürri'l-muhtâr*. Beyrût: Dârü'l-Fikr, 2. Basım, 1992.
- İbn Hümâm, Kemâluddîn Muhammed b. Abdilvâhid. *Fethu'l-Kadîr Şerhu'l-Hidâye*. Beyrût: Dârü'l-Fikr, 1970.
- İbn Kudâme, Abdullah b. Ahmed. *el-Muğnî*. Riyad: Dâru Âlemi'l-Kütüb, 3. basım, 1997.
- İbn Nuceym, Zeynüddîn b. İbrâhîm. *el-Bahru'r-râik şerhu Kenzi'd-dekâik*. Kahire: Dârü'l-Kitâbi'l-İslâmî, 2. Basım., t.y.
- İbn Nuceym, Zeynüddîn b. İbrahim. *el-Eşbâh ve'n-nezâ'ir*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1999.
- İbn Rüşd, Muhammed b. Ahmed. *Bidâyetü'l-müctehid ve nihâyetü'l-muktesid*. Kahire: Dârü'l-Hadîs, 2004.
- Kâdîhan, Hasen b. Mansûr. *Şerhu'z-Ziyâdât*. Karaçi: el-Meclisü'l-İlmî, y.y.
- Karâfî, Ahmed b. İdrîs. *ez-Zehîre*. Beyrût: Dârü'l-Garbi'l-İslâmî, 1994.
- Kârî, Alî. *Mirkâtü'l-mefâtîh şerhu Mişkâtü'l-Mesâbih*. Beyrût: Dârü'l-Fikr, 2002.
- Kâsânî, Alâuddîn b. Mes'ûd. *Bedâiyu's-sanâyi' fî tertîbi's-şerâyi*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2. Basım, 1986.
- Keşmîrî, Muhammed Enver. *Feyzü'l-Bârî alâ Sahîhi'l-Buhârî*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2005.
- Kudûrî, Muhammed b. Ahmed. *et-Tecrîd*. Kahire: Dârü's-Selâm, 2. Basım, 2006.
- Mâze, Mahmûd b. Ahmed. *el-Muhîtü'l-burhânî fî'l-fikhi'n-Nu'mânî*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2004.
- Mergînânî, Ali b. Ebî Bekr. *el-Hidâye fî şerhi Bidâyetü'l-mübtedî*. Karaçi: İdâretü'l-Kur'an ve'l-Ulûmü'l-İslâmiyye, 1417.
- Mevsîlî, Abdullah b. Mahmud. *el-İhtiyâr li Ta'lîli'l-Muhtâr*. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1937.
- Molla Hüsrev, Muhammed b. Farâmuz. *Dürerü'l-hükkâm fî şerhi Gururî'l-ahkâm*. Kahire: Dârü İhyâ'i 'l-Kütübi'l-Arabiyya, t.y.
- Nesâî, Ahmed b. Şuayb. *Sünenü'n-Nesâî*. Kahire: el-Mektebetü't-Ticâriyyetil'Kübrâ, 1930.
- Serahsî, Muhammed b. Ebî Sehl Ahmed. *el-Mebsût*. Beyrût: Dârü'l-Ma'rife, t.y.
- Serahsî, Muhammed b. Ebî Sehl Ahmed. *Usûlü's-Serahsî*. Haydarâbâd: Lecnetu İhyâ'i'l-Me'ârifî'n-Nu'mâniyye, y.y.
- Şâfiî, Muhammed b. İdrîs. *el-Ümm*. Beyrut: Dârü'l-Fikr, 2. basım, 1983.
- Şâtıbî, İbrâhîm b. Mûsâ. *el-Muvâfakât*. Kahire: Dâru ibn 'Affân, 1997.
- Şeybânî, Muhammed b. Hasan. *el-Asl*. Haydarâbâd: Matba'atü Meclisi Dâireti'l-Ma'ârif, 1973.
- Taberânî, Süleymân b. Ahmed. *el-Mu'cemü'l-kebir*. Kahire: Mektebetü İbn Teymiyye, y.y.

Article Information Form

Authors' Contributions: Shadi Imad Ali Qaddumi, the corresponding author, contributed 60% and Soner Duman 40% to the article.

Conflict of Interest Disclosure: No potential conflicts of interest were declared by the authors.

Plagiarism Statement: This article has been reviewed by *iThenticate*.